وزارة التعليـــــــم العـــــالي والبحـــث العلمـــــي

جامعة الشاذلي بن جديد –الطارف–

UNIVERSITE CHADLI BENJEDID –EL- Tarf

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيّير

Faculté Des Sciences Economique, Commercial Et Sciences Des Gestion

الرقم التسلسلي:..... السنة الجامعية: 2021/2020

قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر

تحـــت عنـــوان:

مساهمة الاسواق المالية في دعم وتحقيق التنمية الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

تحت إشراف الدكتورة: شبلي دنيا

من إعداد الطلبة:

- غلدان خالد
- شمام صدام

ملخص

الملخص

تهدف هذه الدراسة لإلقاء الضوء على دور الاسواق المالية في دعمها وتحقيقها للتنمية الاقتصادية لسرعة استجابة هذه الأسواق لمتغيرات المحلية و الأجنبية والإستراتيجية ويعتبر سوق المال أداة هامة في توفير وتقديم المال للأنشطة المختلفة وذلك من خلال الدور الأساسي لكل المؤسسات المالية والتي تكمل وظائفيا في تعبئة المدخرات وتوجيهها لتلبية احتياجات التمويل لتحقيق التنمية الاقتصادية.

وقد خلصت الدراسة الى وجود ضعف في النظم التشريعية والتنظيمية والقانونية للأسواق المالية الفعالة وهذا يعتبر بمثابة عقبة أساسية في وجه تطوير هذه الأسواق،كما تعتبر هذه التشريعات والتنظيمات للأسواق الأوراق المالية اساس البناء وفعالية السوق ،بالإضافة إلى توفير مناخ استثماري الذي يعتبر المقوم الرئيسي الهام في توفير الحماية اللازمة كحقوق المتعاملين وتسهيل سرعة المعاملات ،مع اشتراط أن تتميز هذه الاخيرة بالمرونة الكافية لتتكيف مع المتغيرات المستجدة واستعابها من خلال ضوابط تشريعية وتنظيمية قادرة على دفع حركة السوق باستمرار.

وأوصت الدراسة بمجموعة هامة من الاقتراحات أبرزها إصلاح القطاع المالي وذلك بخوصصة بعض البنوك وزيادة المراقبة الدقيقة عليها لمنع الاختلاسات ،حيث سيساهم النظام المالي الملائم في تطور المؤسسات الاقتصادية مع تشجيع الادخار وتنويع الأوراق المالية للتداول في البورصة من خلال حماية المدخرين ومنحهم إعفاءات ضريبية وتشجيعهم بكل الوسائل.

الكلمات المفتاحية: الاسواق المالية، التنمية الاقتصادية، البورصة،الاعفاءات الضريبية،المدخرات

Résumé

Cette étude vise à faire la lumière sur le rôle des marchés financiers dans le soutien et la réalisation du développement économique, en raison de la réponse rapide de ces marchés aux variables locales, étrangères et stratégiques. Le marché monétaire est un outil important pour fournir et fournir de l'argent pour diverses activités, à travers le rôle primordial de toutes les institutions financières, qui se complètent fonctionnellement en mobilisant l'épargne et en l'orientant pour répondre aux besoins de financement du développement économique.

L'étude a conclu qu'il existe une faiblesse dans les systèmes législatifs, réglementaires et juridiques des marchés financiers efficaces, et cela est considéré comme un obstacle majeur au développement de ces marchés, et ces législations et réglementations pour les marchés boursiers sont considérées comme la base de la construction et l'efficacité du marché, en plus de fournir un climat d'investissement, qui est le principal ingrédient important pour fournir la protection nécessaire tels que les droits des concessionnaires et faciliter la rapidité des transactions, avec l'exigence que ces dernières soient caractérisées par une flexibilité suffisante aux changements émergents et les absorber par des contrôles législatifs et réglementaires capables de pousser constamment le mouvement du marché.

L'étude a recommandé un ensemble important de propositions, notamment la réforme du secteur financier en privatisant certaines banques et en augmentant leur surveillance étroite pour éviter les détournements de fonds, car le système financier approprié contribuera au développement des institutions économiques tout en encourageant l'épargne et la diversification des valeurs mobilières. pour négocier en bourse en

protégeant les épargnants et en leur accordant des exonérations fiscales et en les encourageant par tous les moyens.

– **Mots clés** : marchés financiers, développement économique, bourse, exonérations fiscales, revenus

-شكر وعرفان-

"وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ"

لكل مبدع انجاز ولكل شكر قصيدة ولكل مقام مقال، ولكل نجاح شكر وتقدير، أول الشكر لله الواحد القهار صاحب الفضل والإكرام أكرمنا بنعمة الإسلام ويسر لنا سبيل العلم، فله الشكر حتى يرضى وله الشكر بعد الرضا والصلاة والسلام على المصطفى صلى الله عليه وسلم تسليما كثيرا.

ثم كامل الشكر والتقدير لأستاذتنا الفاضلة: **الدكتورة شبلي دنيا**، لتفضلها بالإشراف على هذا العمل، ولما لها من جهود فاضلة ومقترحات وملاحظات قيمة أثمرت إيجابا فيما قدمناه، فجزاها الله عنا خير الجزاء.

كما نتوجه بالشكر وكافة أعضاء الهيئتين الإدارية والتعليمية في الكلية، كما لا ننسى كل من ساعدنا على إتمام هذا العمل من قريب أو بعيد.

كما لا يفوتنا أن نشكر أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة هذا العمل، وتسخيرهم وقتا لقراءته وتقيمه.

-إهداء-

الحمد لله الذي وفقني لهذا و لم أكن لأصل إليه لولا فضل الله علي والحمد الله

أهدي ثمرة جهدي إلى من وهبني الله في الحياة

إلى من تعب حتى ذاق الصعب ليحقق كل نجاح إلى من شجعني بكل عزم

وفخر، إلى من منحني الثقة ومد لي يد العون طوال مشواري الدراسي

وكان له الفضل فيما أنا عليه، إليك "أبي الغالي"حفظك الله ورعاك.

إلى قرة عيني ومصباح دربي إلى من نبض قلبي بروحها، إلى

من ربت ورعت وسهرت، إلى التي رضعت منها الحنان وطيبة القلب

إلى التي تتعب لتنال زهور الحب لك أنت "أمي"أدامك الله لي

نورا وأدام صحتك وعافيتك

إلى من قاسموني حنان أمي وأبي ومصدر افتخاري واعتزازي

نريمان،ياسمين" وخاصة إلى أبناء أخواتي وأخواتي "صورية،

وائل ". الكتكوتين " أسيل، سيليا، إياد،

إلى من شجعتني ورفقتني وساندتني في مشواري الدراسي

إلى جميع الأهل والأقارب والجيران الذي وقفوا معي في وقت الشدة وشجعني

حفضكم الله ورعاكم

إلى كافة الأصدقاء كل واحد باسمه وزملاء الدراسة.

خالد

-إهداء-

" الْحَمْدُ لِلّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَـــذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلا أَنْ هَدَانَا اللّهُ"

أهدي عملي هذا إلى والدي العزيز الذي قدم الغالي والرخيص

من أجل وصولي لهذه المرحلة

إلى والدتي الحنونة التي علمتني العطاء والإصرار

ربي يحفظكما لي.

إلى أخواتي الاعزاء

أشكر مساندتهم لي طيلة مشواري الدراسي.

إلى أصدقائي الذين وقفوا بجانبي لإنجاز هذه المرحلة.

من عمري .

إلى كل من شجعني للاستمرار في مسيرتي التعليمية.

صدام

مقدمة

إن دراسة الأسواق المالية اصبحت من الموضوعات الهامة التي تحظى باهتمام كبير من قبل الاكاديميين وصناع القرار في المؤسسات المالية وذلك لتزايد الدور والوظائف التي تؤدي بهذه الأسواق خاصة بسبب سرعة استجابة هذه الأسواق لمتغيرات المحلية والأجنبية، باعتبارها تلعب دورا استراتيجي ويعتبر سوق المال أداة هامة في توفير وتقديم المال للأنشطة المختلفة وذلك من خلال الدور الأساسي لكل المؤسسات المالية والتي تكمل وظائفيا في تعبئة المدخرات وتوجيهها لتلبية احتياجات التمويل لتحقيق التنمية الاقتصادية والسوق المالية هي مكان التقاء عارضي الاموال بالطلب عليها حيث انها تساعد على تحويل جانب من مدخرات المجتمع الى استثمارات مفيدة وبالتالي تساعد على عملية التكوين الرأسمالي و تساعد الأسواق المالية على انتقال الاموال من الوحدات ذات الفائض الى الوحدات ذات العجز ،و باعتبار ان اسواق المال تلعب دورا هاما في عملية التنمية الاقتصادية و بشكل خاص من الناحية التمويلية فهي تقوم بحشد المدخرات الوطنية و تحويلها الى القنوات الاستثمارية الانسب من خلال توفير قاعدة بيانات ضرورية لبيان فرص الاستثمار المتاحة للمستثمرين المحليين و الاجانب حيث تعتبر التنمية الاقتصادية بمفهومها الشامل و المعاصر عملية تخص جميع مستويات الحياة و مجالاتها وهي فكرة ولدت منذ زمن طويل واتسعت الان وتجسيد هذه العملية يتوقف على عدة عوامل تتفاوت اهميتها من طرف لأخر ومن بلد لأخر و من هنا برزت اهمية الأسواق المالية كأحد اهم الاليات التي يتم بواسطتها توفير عدة مؤشرات اقتصادية لجميع القطاعات الاقتصادية عن طريق تدخل مختلف المؤسسات المالية المتخصصة بتمويل هذه القطاعات.

اشكالية الدراسة

- ان الاشكالية الأساسية التي يعالجها الموضوع تتمثل فيما يلي:
- كيف تساهم الأسواق المالية في دعم وتحقيق التنمية الاقتصادية

و للإجابة عن هذه الاشكالية يمكن طرح اسئلة فرعية و هي كما يلي:

- ما المقصود بالأسواق المالية و التنمية الاقتصادية ؟
- ما هي الاهداف المرجوة من التنمية الاقتصادية ؟

- هل تساهم الأسواق المالية يشكل إيجابي أم سلبيي في التنمية الاقتصادية ؟

الفرضيات

- يؤدي النمو المتزايد والمستمر إلى تحقيق التنمية الاقتصادي-
- من بين الاهداف التي تحقق التنمية الاقتصادية زيادة الدخل القومي، استثمار الموارد الطبيعية، دعم رؤوس الأموال...الخ
- تساهم الأسواق المالية في التنمية الاقتصادية من جانبين سلبي وايجابي

أهمية الدراسة

تعد الأسواق المالية أداة مهمة للاقتصاديات الرأسمالية، لذلك يقوم العديد من الاقتصاديين بدراسة علاقة السوق المالي بمتغيرات الاقتصاد القومي ومن هنا برزت اهمية الأسواق المالية من حيث توفيرها لقنوات جذب المدخرات في توفر تعبئة كبيرة من المواد المالية وتحوليا الى تدفقات مالية للشركات و المؤسسات التي تمارس انشطة اقتصادية مختلفة ،وبناء على ذلك تكمن اهمية الدراسة في مساهمة الأسواق المالية كآلية تستهدف توفير التدفقات المالية اللازمة لتلبية احتياجات المؤسسات و الشركات التي تمكنها من تحقيق التنمية الاقتصادية

اهداف الدراسة

- معرفة الإطار العام للأسواق المالية .
- معرفة مدى تأثير الأسواق المالية في التنمية الاقتصادية .
- اعطاء فكرة عن التنمية و التنمية الاقتصادية.
- قياس الاثار من خلال المؤشرات السوق المالية و وإبراز اهم الايجابيات والسلبيات .

اسباب اختيار الموضوع

اختيارالموضوع الى اسباب ذاتية وأخرى موضوعية كون موضوع الأسواق المالية والتنمية تنحصر أسباب

الاقتصادية أثار اهتماما منذ بداية دراستنا الجامعية وباعتبار الأسواق المالية معيار أساسي للتطور الاقتصادي وإضافة على ذلك يندرج هذا الموضوع ضمن تخصصنا في مجال الاقتصاد النقدي والبنكي

منهج الدراسة

المنهج المتبع في الدراسة متمثل في المنهج الوصفي في الجانب النظري المتبع في الدراسات الاقتصادية المتعلقة بالسوق المالي بشكل عام ودوره في تفعيل التنمية الاقتصادية ثم يكون تحليليا للواقع الاقتصادي لبيان آدء ومؤشرات الأسواق المالية مع ابراز دور الأسواق المالية في الجانب التطبيقي وكيفية دعمها وتحقيقها للتنمية الاقتصادية وذلك عن طريق اعطاء بعض الدراسات التي تبين التأثير الايجابي والسلبي للأسواق المالية على التنمية الاقتصادية والتركيز على اعطاء بعض الحلول والإجراءات اللازمة للحد من الآثار السلبية للأسواق والمحافظة على سوق مالي كفء يفي بغرض تحقيق التنمية الاقتصادية.

حدود الدراسة

دراستنا محددة في مجال الأسواق المـــالية وتدعيمها للتنمية الاقتصادية، مع الإشارة إلى حالة السوق المالي وعوامل نجاحها أما بالنسبة الإطار الاخر من الدراسة تم الاعتماد على الاوراق المالية نظرا لارتباطها بالسوق المالي وذلك بإبراز كيفية عملها اضافة الى فعاليتها ونجاعتها في تحقيق الاهداف المرجوة لتحقيق التنمية الاقتصادية.

الدراسات السابقة

نظرا لأهمية الموضوع وردت دراسات سابقة مست جانبا من جوانب الموضوع ويتم عرض البعض منها كما يلي:

1-مجد فرارجة (سبتمبر) 2011 ، مفهوم التنمية الاقتصادية، المجلة الإلكترونية:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، على اعتبار أن الطاقات المتجددة أصبحت اليوم بديلا للموارد الزائلة واعتماد العديد من الدول عليها في تنمية اقتصادياتها

على جميع المستويات، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن التنمية الاقتصادية المستدامة هي عملية تساعد على رفع مستوى الدخل القومي وبالتالي ارتفاع مستوى نصيب الدخل الفردي.

2- بوضياف ياسين (دون سنة نشر)، التنمية الاقتصادية في الجزائر بين متطلبات الحاضر ورؤية مستقبلية، مقال جامعي، جامعة الشلف، الجزائر.

هدفت هذه الدراسة إلى البحث عن اسباب فشل التنمية الاقتصادية في الجزائر وماهي السبل الانجع لتطوير التنمية الاقتصادية في الجزائر، وقد توصلت الدراسة إلى أن التنمية الاقتصادية في الجزائر لا بد من تخطيط استراتجي حكومي من أجل رسم سياسة عامة ترسم المسار التنموي الاقتصادي بحيث تكون من أولويات السياسات الحكومية.

تقسيمات الدراسة

تم تقسيم الدراسة الى ثلاثة فصول:

- الفصل الاول بعنوان الاطار العام للأسواق المالية،قسم الى ثلاثة مباحث،عرض المبحث الاول ماهية الأسواق المالية ،اما المبحث الثاني كان حول عوامل نجاح الأسواق،وتطرق المبحث الثالث الى كفاءة الأسواق المالية،.

- الفصل الثاني بعنوان الاطار النظري للتنمية الاقتصادية،قسم الى ثلاثة مباحث،عرض المبحث الاول ماهية التنمية،اما المبحث الثاني كان حول مدخل عام للتنمية الاقتصادية وتطرق المبحث الثالث الى متطلبات التنمية الاقتصادية و نظرياتها وعقباتها،.

الفصل الثالث والموسوم بعنوان مساهمة الاسواق المالية في دعم وتحقيق التنمية الإقتصادية،قسم بدوره الى مبحثين،عرض المبحث الاول الأول فعالية الأسواق المالية في التنمية الإقتصادية وتطرق المبحث الثاني الى الآثار السلبية للأسواق المالية.

الفصل الأول

تمهيد

تمثل الأسواق المالية مركزا حيويا في النظم الاقتصادية الحديثة اذ تعتمد على نشاط القطاعين العام والخاص في تجميع رؤوس الاموال بهدف تمويل خطط التنمية الاقتصادية.

ولاشك ان للأسواق المالية دورا مهما في تشابك قطاعات الاقتصاد القومي بالإضافة انها تمثل احد المصادر المهمة لتوفير الاستثمار للقطاعات الاقتصادية المختلفة التي توجد بها سيولة غير مستغلة الى جانب الدور الذي تؤديه في تمويل القطاعات التي تواجه عجزا في سيولتها النقدية لذا تظهر اهمية سبل تنمية هذا السوق كآلية تستهدف خلق روافد مستمرة من التدفقات النقدية لتلبية الاحتياجات المالية للمشاريع الانتاجية المختلفة عبر قنوات تتنوع في اشكالها وأنواعها وأنماطها.

ومن خلال هذا المنطلق تم عرض في الفصل الأول الاطار العام للأسواق المالية حيث تناول المبحث الأول نشأة ومفهوم وأركان وخصائص ووظائف الأسواق المالية، اما في المبحث الثاني كان الحديث حول مختلف عوامل نجاح الأسواق المالية وأنواعها وشروط قيامها وتناول المبحث الثالث تناول كفاءة الأسواق المالية بمفهومها ومستوياتها ومؤشراتها ومتطلبات تحقيق هذه الكفاءة.

المبحث الأول: ماهية الأسواق المالية:

تكتسي الأسواق المالية أهمية كبرى في ترقية الاقتصاد القومي وتنميته فهي تعتبر احد المصادر الهامة في توفير الاستثمار لمختلف القطاعات وكيفية تطورها حيث تتمتع الأسواق المالية بأهمية خاصة لما تزاوله من نشاط وعليه قسم هذا المبحث الى ثلاث مطالب.تناول المطلب الأول ماهية الأسواق المالية نشأة ومفهوم الأسواق المالية. وتطرق المطلب الثاني اركان وأهمية الأسواق المالية اما عن المطلب الثالث كان حول خصائص ووظائف الأسواق المالية.

المطلب الأول نشأة ومفهوم الأسواق المالية:

نشأة الأسواق المالية:[1]

الأسواق المالية لم تنشأ من فراغ، وإنما قامت كمحطة لتطورات اقتصادية استوجبت نشأة هذه الأسواق من أجل تيسير وتطوير المعاملات الاقتصادية والمالية. ونشأة الأسواق المالية جاءت نتيجة للتطور الحاصل في الاقتصاد من حيث زيادة الإنتاج والتخصيص للأعمال. والسوق المالي يشكل أحد أقسام سوق رأس المال الهامة، بالإضافة إلى السوق النقدي. ويطلق عليه سوق الأوراق المالية، ويعود تاريخ هذه التسمية إلى القرن السادس عشر للميلاد، حيث اُستعملت لأول مرة في مدينة بروكسل البلجيكية التي كانت مركزاً رئيسياً للتجارة في الغرب في ذلك القرن. وقد كان تجار هذه المدينة يجتمعون مع التجار الوافدين إليها لعقد الصفقات في ساحة عامة تطل عليها دار أحد التجار الأغنياء وقد شاعت هذه التسمية في ألمانيا وإيطاليا.أما في بريطانيا فقد أطلقت سوق الأوراق المالية عام 1566 م، أما في الشرق العربي فقد تأسست بورصة القاهرة عام 1904م وبورصة الإسكندرية ثم بورصة بيروت ثم بورصة عمان والكويت والمغرب وتونس والسودان والبحرين ودبي والدوحة.

1- تعريف الأسواق المالية

[1]– https://my.mec.biz/t76690.html.consulté.le 9 juin 2021.19.00.

سوق المال هو: ذلك السوق الذى يخلق آلية لإصدار وتبادل الأصول المالية، وبطبيعة الحال، فان الأصول المالية يمكن تداولها بعيدا عن السوق أو خارج هذا السوق عن طريق البيع والشراء فيما بين الأفراد والمؤسسات وبدون اللجوء الى سوق المال .

ولكن تسعى الدول الى تنظيم اقتصادها حيث تقدم الأسواق المالية فرصة تبادل الأصول المالية فى ظل هيكل منظم من المؤسسات المالية. والهدف من وراء ذلك حماية الاقتصاد القومى من خلال توفير الضمانات اللازمة للمتعاملين داخل هذا السوق.[1]

المطلب الثاني: اركان وأهمية الأسواق المالية

1-1/ اركان الأسواق المالية

يتكون السوق المالي من ثلاثة أركان أساسية وهي[2]:

1-الركن الخاص بفئة المفترضين أو المستثمرين،

2-الركن الخاص لفئة المصدرين أو المقترضين ،

3-الركن الخاص لفئة الوسطاء أو الوكلاء،

1-2/ اهمية الأسواق المالية:

يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1- نشر سلوك الاستثمار من خلال النشاطات داخل الأسواق المالية، اذ تعرض اسهماً وسندات وأدوات مالية اخرى يصدرها مستثمرون او وسطاء ماليون بغرض تمويل مشروعات معينة او اعتماد تسهيلات ائتمانية متداولة،

[1] -https://www.business4lions.com/2018/02/Efficiency-of-financial-markets.html

[2]- من تأليف الدكتور علي خريوش، سنة 2008 كلية الاقتصاد والعلوم الادارية الجامعة الهاشمية دار النشر وهران

فضلاً عن عرض الادوات الاستثمارية القابلة للتداول في الأسواق المالية مما يسهم مباشرة في تحويل المدخرين الى مستثمرين وذلك عند الطلب على هذه الادوات والتخلي عن السيولة المدخرة،.[1]

2- تعبئة الموارد المالية وتحفيز المدخرين، اذ تمارس الأسواق المالية دوراً فاعلا في رفع عوائد المدخرات، وهنا كلما كانت الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المحيطة بهذه الأسواق اكثر ملائمة فان الدور التحفيزي لهذه الأسواق بالنسبة للمدخرين يكون اكبر.

3ـــ- تعد الأسواق المالية مجالاً واسعا لتسهيل عمليات تبادل الاصول الاستثمارية فيما بين الاسر والمؤسسات الحكومية بوصفها اطرافاً اقتصادية رئيسة وذلك لتحويل الموارد الحالية الى المستقبل او لإيصال الناتج الراهن الى الاستهلاك المستقبلي.

4- يمكن للأسواق المالية من خلال ادارتها ومكاتبها المتخصصة وخبرائها تقديم النصائح والاستشارات للشركات المصدرة للأدوات المالية المتداولة وذلك من خلال تحليل عوامل الطلب والعرض لهذه الادوات وبيان احتياجات هذه الشركات وتحديد افضل الادوات وانسب الطرائق لتمويل هذه الاحتياجات.

المطلب الثالث خصائص ووظائف الأسواق المالية

1- خصائص الأسواق المالية

تتجلى أبرز خصائصها في توفير ما يلي:

1-كفاءة التشغيل:

وهي قدرة السوق على تحويل الأموال و المواد لمن يحتاجون إليها، بأق ل من التكلفة التي تنشأ من المعاملات،وهي ما تسمى بتكلفة المعاملات وتضم التكلفة الوساطة المالية،وتكلفة تحويل الورقة المالية لذا فإن نجاح السوق المالي يتوقف

[1]-المؤلف :حيدر يونس كاظم ،التاريخ :2019/06/26 ،عنوان الكتاب :الفكر الحديث في السياسات الاقتصادية ،الصفحة 186-189

إلى درجة كبيرة على تقليل هذه التكلفة .

2-كفاءة تخصيص الموارد:

إن المهمة الأساسية للأسواق المالية، هي تحويل فائض الأموال ممن لديهم الفائض،إلى من يحتاج إلى هذه الموارد وهي مهمة ليست سهلة لأن أحد شروطها أن تتم بكفاءة أو ما يسمى بكفاءة التخصيص.[1]

3-توفير السيولة:

يمكن لحملة الأسهم إعادتها إلى الشركة المصدرة،كذلك بالنسبة للسندات برغم أن لها آجال استحقاق مختلفة،حيث أن السوق في هذه الحالة هي الملجأ الوحيد الذي يمكن للمستثمر من بيع أوراقه وتحويلها إلى نقدية،.

4-توفير المعلومات والاستجابة الفورية لأي أحداث جديدة:

السوق هو أهم مصدر للمعلومات عن الاستثمارات المتداولة وخاصة الأسعار والأحجام وكذا حركة التعامل ولا يقتصر على توفير المعلومات فقط بل يجب أن تستجيب بسرعة لأي تغييرات أو أحداث وهي تؤثر في أسعار الأسهم،وهذه الخاصية يطلق عليها بكفاءة السوق،.

2- وظائف الأسواق المالية:

تكمن اهم الوظائف في ما يلي :

- إيجاد فرصة للتفاعل بين البائعين والمشترين وبالتالي يؤدي ذلك إلى تحديد الأسعار للأصول المالية المتداولة.[2]
- تشجيع الادخار و كذا الاستثمار،.
- ضمان المنافسة و توفير سيولة المدخرات طويلة الأجل، .

[1]- http://www.djelfa.info/vb/archive/index.php/t-85108.htmtl.consulté le 05/06/2021.21.00

[2]-http://www.arabictrader.com/cdm/atcop/imgs/2017/mar/114310-financialmarekts.consulté le 10/04/2021.18.00

- ديمومة التعامل و الاستمرار فيه،.

- سرعة معرفة أسعار ا لقيم المنقولة وسرعة تداولها وتحويلها إلى نقود و العكس صحيح، .

- إمكانية القيام بالمضاربة عن طريق إجراء الموازنات بين مختلف البورصات لعملية معينة،.

- تقييم الشركات من خلال تحديد القيمة الحقيقية للقيم المقيدة منه قيمة المؤسسة تكون

بضرب سعر السهم في عدد أسهمها،.

- تعزيز الدخل: تسمح الأسواق المالية للمقرضين بالربح من خلال الفائدة أو توزيعات الأرباح على الأموال الفائضة لديها، مما يساهم في تعزيز دخل الفرد والدخل القومي،.

- تقليل تكلفة عملية الاستثمار، حيث من خلال وجود الأسواق المالية تتوفر المعلومات الضرورية لكل المشاركين في السوق ليُساعدهم ذلك في اتخاذ القرار الاستثماري،.

توفر السيولة للمستثمر من خلال آليات مناسبة توفرها الأسواق المالية،.

المحافظة على الاستقرار النقدي في الدولة من خلال آليات مناسبة تهدف للحفاظ على استقرار مستويات الأسعار بالإضافة للحفاظ على أسعار صرف العملة،.

تسهيل عملية خلق الديون بين الأفراد والمؤسسات مما يساهم في عملية تطوير التجارة المحلية والأجنبية،.

المبحث الثاني عوامل نجاح الأسواق المالية

تؤدي الأسواق المالية دورا هاما في عملية التنمية الاقتصادية وللأسواق المالية عوامل وأنواع تقوم على نجاحها وهو ما تم عرضه في هذا المبحث حيث قسم الى ثلاث مطالب.تناول المطلب الأول اهم عوامل نجاح الأسواق المالية وتطرق المطلب الثاني الى انواع الأسواق المالية اما المطلب الثالث فقد تناول شروط قيام السوق المالي.

المطلب الأول:عوامل النجاح للسوق المالي:

عوامل نجاح السوق المالي :

الشروط الضرورية الملائمة لقيام السوق المالي لا تكفي لوحدها لنجاح هذا السوق إلا في ظل توفر عوامل أخرى مهمة تساعد في نجاح السوق للقيام بالدور المناط به واهم هذه العوامل

1- صدور القوانين والنظم واللوائح الخاصة بتنظيم الأسواق المالية من قبل الجهات التشريعية بالدولة على أن تتسم بالمرونة الكافية لتسهيل عمليات التداول المشروعة .[1]

2- تنوع أدوات الاستثمار في السوق من أسهم وصكوك وسندات وصناديق استثمارية ، بحيث تتيح خيارات متعددة أمام المستثمرين والمدخرين للمتعامل فيها وفق رغباتهم

3- وجود عدة مناصب من شركات المساهمة العامة الناجحة الرابحة كالبنوك والصرافات وشركات الاستثمار الصناعية والخدمية وشركات التامين .

4- ارتفاع نسبة الوعي الادخاري عند الأفراد وانتشار ثقافة الأوراق المالية .

5- عدم وجود قيود غير ضرورية تحد من حرية التداول في السوق خصوصا فيما يتعلق بتداول الأجانب والقيود على حركة رأس المال الأجنبي.

6- توافر نظم المعلومات المالية الحديثة التي تمكن من التعرف على المركز المالي الحقيقي للشركات والمؤسسات المالية .

[1]- د.ازهري الطيب الفكي،(2017/01/01) ،كتاب اسواق المال، دار الجنان للنشر والتوزيع

المطلب الثاني: انواع الأسواق المالية:

- أنواع الأسواق المالية وأهم الأدوات المالية المتوفرة في كل سوق على حدة

- أسواق رأس المال(Capital Market) [1]:

تعد تلك الأسواق هي الأكثر متابعة، وتتضمن أسواق الأسهم والسندات حيث يتابعها العديد من المستثمرين ويتم تحليل تحركاتها يوميًا حيث تعبر عن الأوضاع الاقتصادية بشكل عام. من أمثلتها : البورصات/البنوك التجارية/شركات التأمين،.

- أسواق النقد : (Money Market)

بشكل أساسي هي الأسواق التي توفر الأدوات المالية التي تعتمد على الإقراض والاقتراض قصير الأجل، والقابلة للتداول والتحويل إلى سيولة نقدية، ومن أهم أدواتها الودائع النقدية/أذون الخزانة/شهادات الإيداع،.

- أسواق العملات الأجنبي : (Foreign Exchange Market) :

هو السوق الذي بإمكان المشاركين فيه شراء، بيع، تبادل، والمضاربة على العملات، ويتكون سوق الفوركس من البنوك، والشركات التجارية، والبنوك المركزية، وشركات الاستثمار، وصناديق التحوط ومتاجري التجزئة والمستثمرين. يُعد سوق الفوركس أضخم الأسواق المالية في العالم يتم تداول تريليونات الدولارات فيه يوميًا،.

- أسواق السلع : (Commodity Market) :

هو سوق يتم من خلاله عملية بيع وشراء وتداول المنتجات الأولية أو الخام. ويوجد في الوقت الحالي حوالي 50 سوق رئيسي للسلع حول العالم والتي تسهل عملية التجارة والاستثمار في ما يقرب من 100 نوع من السلع الأساسية. ويوجد نوعان من السلع : (الصلبة مثل الذهب/النفط/الحديد والزراعية مثل القمح/ القهوة/ الذرة،.

- أسواق المشتقات الماليا : (Derivatives Market) :

[1]–https://www.arabictrader.com/ar/news/economy/55076/.consulté le 13/05/2021.01.00

هي مجموعة من الأدوات المالية تمثل ترتيبات تعاقدية وتشتق قيمتها من أداء أصل معين أو أداة من أدوات الأسواق المالية ومن أمثلتها العقود المستقبلية/عقود الخيار،.

المطلب الثالث: شروط قيام السوق المالي:

- يستلزم قيام السوق المالي شروط يمكن ايجاز البعض منها في النقاط التالية:

1- الزيادة في عدد وكفاءة المؤسسات المالية في الدولة،.

تعتبر المؤسسات المالية بمثابة أوعية ادخارية تقوم بعملية الإقراض من أجل الاستثمار لذا فإن تشجيع الأسواق المالية تقتضي تشجيع الادخار في القطاع الخاص الذي يتحول في النهاية إلى عمليات استثمارية منتجة،والتي لا يمكن أن تكون من دون مؤسسات مالية داخل الدولة،. [1] .

2- تحويل الإدارات المحصل عليها إلى استثمارات

وهو الهدف الأساسي والنهائي من تجميع الإدخارات، فالأسواق المالية هي سوق استثمار الأموال،تدفع كل الأفراد والمؤسسات نحو شراء الأوراق المالية،..

3- إنشاء بورصة الأوراق المالية:

بورصة الأوراق المالية تعتبر من أهم أجهزة الادخار والاستثمار،فإذا كانت سوق الأوراق المالية منظمة وذات تعامل واسع النطاق. فإنها تتسم بمرونة كبيرة إضافة إلى تحويل الأوراق حديثة الادخار إلى أموال مستثمرة في مشاريع مختلفة أو تحويلها إلى أموال سائلة عند الحاجة لذلك،.

4- الاهتمام ومراقبة وسائل الإعلام،.

إن تأسيس أي شركة أو طرح سندات في بورصة لابد أن يكون مصحوبا بإعلان مناسب،كما يجب على مصدر البيان من مراجعة والوقوف على البيانات الواردة في الإعلان،.

[1]–https://www.startimes.com/f.aspx?t=16681073.consulté le 18/04/2021.14 ;00.

5 – توفير الاستقرار السياسي للدولة،.

وهو شرط أساسي لضمان جلب رؤوس الأموال وهو ذو أهمية كبيرة بالنسبة للمستثمرين أجانب ،وعلى الدولة أن تؤمن لهم انتقال رؤوس أموالهم إلى بلدانهم، كما تسعى إلى التخفيض من التضخم والسيطرة عليه لتشجيع انتقال رؤوس الأموال وكذا تشجيع الاستثمار .

6- جهاز مصرفي متكامل،.

يعتبر الجهاز المصرفي ومؤسساته ذات قدرة على مسايرة التطورات الاقتصادية وبالتالي هو بمثابة دعامة أساسية لوجود سوق مالي.ذلك بصفته وسيط مالي يعمل على تعبئة الادخار.

المبحث الثالث كفاءة الأسواق المالية

ان مفهوم الكفاءة هو مفهوم واسع لكنه لا يخرج عن كونه تحقيق النتائج وإيجاد العمل بأقل جهد ممكن من الوقت والتكاليف وللالمام بالموضوع قسم هذا المبحث الى ثلاث مطالب حيث تناول المطلب الأول مفهوم وخصائص كفاءة الأسواق المالية وعرض في المطلب الثاني مستويات كفاءة الأسواق المالية ومؤشراتها اما المطلب الثالث فتناول متطلبات تحقيق كفاءة الأسواق المالية.

المطلب الأول: مفهوم كفاءة الأسواق المالية

1- تعريف كفاءة الأسواق المالية[1]:

سوق المال الكفء هو ذلك السوق الذى لا يستطيع أى من المتعاملين فيه تحقيق عوائد اضافية (عوائد تزيد عن متوسط العائد فى السوق) بشكل متسق ومستمر ويصنف سوق المال المصرى ضمن الأسواق الناشئة. وتختلف الأسواق المالية فيما بينها فى مدى استيعاب القيمة السوقية للمعلومات المتاحة بشأن احد الأصول. وهذا الاختلاف نتج عنه ثلاث مستويات أو اشكال لكفاءة الأسواق المالية.

- **الاسهم:** هي جزء من قيمة المؤسسة ومن الممكن استثمارها وتداولها وهي عبارة عن شهادات خاصة بالمساهمين لتوثيق حقوق ملكيتهم في شركات المساهمة،.

- **السندات:**هي صكوك مختومة وتعد ضمانات بموجبها يدفع الفرد او المؤسسة مبلغا ماليا محددا وهي كذلك عبارة عن عقد مكتوب يحتوي على تعهد بدفع مبلغ مالي في موعد معين اوعند تحقيق شرط ما وتعد كافة الاتفاقات والعقود الخاصة بالقروض عبارة عن سندات وتقترضها الحكومات اوالمنشات وتتعهد بسدادها.[2]

---

[1]–موقع أسود البيزنس

https://www.business4lions.com/2018/02/Efficiency-of-financial-markets.consulté le 13/05/2021.22.00

[2] --Edited. 2017-6-8 Retrieved, com.vocabulary", stock.consulté le 28/05/2021،22:16.

المطلب الثاني: مستويات كفاءة الأسواق المالية

1- مستويات كفاءة الأسواق المالية[1]

نتج عن الاختلاف في الأسواق المالية العديد من المستويات الخاصة باستيعاب القيمة السوقية للمعلومات المتاحة، وتنقسم إلى :

- سوق ضعيف الكفاءة :(Weak Form Efficiency)

هو سوق المال الذى تعكس فيه قيم الأصول جميع المعلومات التاريخية المتاحة عن هذه الأصول ومن ثم لا يمكن استخدام هذه المعلومات التاريخية فى التنبؤ بما ستكون عليه الأسعار(القيم) فى المستقبل، ومن ثم لا يمكن استغلال المعلومات التاريخية عن الأصل فى تحقيق عوائد اضافية. وعليه استخدام البيانات التاريخية يعتبر غير ذو جدوى فى التنبؤ بأسعار الأصول المستقبلية

- السوق متوسط الكفاءة :(Semi Strong Form Efficiency)

هو السوق الذى تعكس فيه أسعار الأوراق والأصول المالية كل المعلومات التاريخية والمعلومات المتاحة فى النطاق العام (المعلومات التى تتضمنها قوائم الدخل وقوائم المركز المالى والايضاحات المتممة لها والتى تنشر بشكل مستمر وفقا لقواعد الافصاح المالى)، اى ان سعر الأصل بعكس المعلومات التاريخية والحالية عن الأصل. وعليه فان التحليل الأساسيى الذى يعتمد على تحليل البيانات والمعلومات يصبح غير مجديا فى تحقيق عوائد اضافية

- السوق قوى الكفاءة :(Strong Form Efficiency)

هو ذلك السوق الذى تعكس فيه قيمة الأصل المالى كل الملومات التاريخية، والمتاحة للنطاق العام، والمعلومات الخاصة وتشير المعلومات الخاصة الى المعلومات التى مازالت تعتبر سارية و لم تتح للعامة وعليه تتوقف مدى كفاءة السوق فى هذا المستوى على مدى انضباط السوق المؤسسى وقوة الزام التشريعات القانونية والحسم فى تنفيذها

المطلب الثالث المتطلبات اللازمة لتحقيق كفاءة وفعالية الأسواق المالية

[1]-https://www.business4lions.com.(2018/02).Efficiency-of-financial-markets.html.consulté le 20/05/2021.23:00

بما ان كفاءة السوق المالي هو مصطلح فني يستخدم عندما يعكس سعر سهم منشأة ما في السوق المعلومات المتاحة عن تلك المنشأة، سواء كانت تلك المعلومات على شكل قوائم مالية، أو معلومات تبثها وسائل الإعلام، أو السجل التاريخي لسعر السهم، أو التحليلات والتقارير حول الحالة الاقتصادية العامة للمنشأة فلا بد من وجود عدة متطلبات لتحقيق تلك الكفاءة وذكرت في عدة نقاط كالتالي[1]:

1- أن تكون المعلومات عن السوق متاحة للجميع وفي نفس الوقت ودون تكاليف،.

2- عدم وجود قيود على التعامل مثل تكاليف المعاملات والضرائب،

3- للمستثمر الحق في بيع أو شراء الكمية التي يريدها من الأسهم دون شروط وبسهولة ويسر،.

4- وجود عدد كبير من المستمرين بما يؤدي إلى عدم تأثير تصرفات بعضهم على أسعار الأسهم،.

5- اتصاف المستثمرين بالرشد، أي أنهم يسعون إلى تعظيم المنفعة التي يحصلون عليها،.

أما في الأسواق المجنونة Crazy Market تبدو التغيرات في الأسعار كأنها عشوائية، ولا ترتبط الأسعار بالقيمة الحقيقية للأصول وقد تكون الأسعار أضعاف هذه القيمة،.

وأما مصطلح فعالية السوق فيعني قدرة السوق المالية على القيام بدورها الإيجابي في الاقتصاد، ولتحقيق فعالية لسوق لابد من توافر المتطلبات التالية:

1- وجود مكان محدد ومعلوم عند كافة المتعاملين مع المعلم أن هذا المكان قد يكون افتراضي وغير مادي،.

2- سهولة الاتصال بين المتعاملين مباشرة أو عن طريق وسطاء،.

3- تعدد الأوراق المالية المطروحة والمتداولة،.

4- وجود مؤسسات متخصصة في أمور البورصة والتعامل فيها من شركات ومؤسسات مالية وسيطة،.

5- أن تكون المؤسسات المصدرة للأوراق المالية ذات سمعة جيدة،.

[1]-المؤلف :حسان المتني،(2018/02/13)،كتاب:الاسواق المالية،ص8-10

6- وجود إطار قانوني وقواعد خاصة لتنظيم ورقابة المعاملات التي تجري في البورصة،.

خلاصة الفصل

لقد عرض الفصل الأسواق المالية ودورها الهام في عمليات التمويل المالي للمشاريع الاقتصادية المختلفة في معظم الاقتصاديات المتقدمة وبعض الاقتصاديات النامية، إذ ارتبط دورها الريادي في تعبئه الموارد المالية والمدخرات وتوجيهها نحو الاستثمارات المنتجة كما وضح هذا الفصل الدور الهام في توفير السيولة للمستثمرين واستعمال الادوات المختلف للتنبؤ بحالة الاقتصاد واتخاذ الإجراءات المناسبة من خلال الاسعار ومؤشرات السوق المالي كذلك برزت مساهمة السوق في تشجيع تأسيس الشركات المساهمة وصناديق الاستثمار وشركات أدارة المحافظ المالية والتي تتلاءم مع طبيعة العادات الادخارية فالشركات المساهمة وصناديق الاستثمار وشركات ادارة المحافظ المالية تتيح للمواطنين توظيف وتجميع رؤوس الأموال ضمن رأس مال الشركة أو صندوق الاستثمار والتي يمكنها من القيام بمشروعات تنموية مما يساعد على زيادة وتدعيم فرص الاستثمار الداخلي والخارجي.

الفصل الثاني

تمهيد:

برز مفهوم التنمية بداية في علم الاقتصاد حيث استخدمت مجموعة من التغيرات الجذرية في المجتمع؛ بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على تطوره الذاتي و المستمر بمعدل يضمن التحسن في زيادة قدرة على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه, ثم انتقل مفهوم التنمية الاقتصادية إلى حقل السياسة منذ ستينيات القرن العشرين؛ حيث ظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان غير الأوربية تجاه الديمقراطية. وعملية تغيير اجتماعي متعدد الجوانب، والغاية هي الوصول إلى مستوى اعلى للتقدم. ثم تطور مفهوم التنمية الاقتصادية ليرتبط بالعديد من الحقول المعرفية الأخرى مثل التنمية الثقافية التي تسعى لرفع مستوى الثقافة و التنمية الاجتماعية التي تهدف إلى تطوير التفاعلات المجتمعية وغيرها من باقي المجالات الاخرى التي تسعى لتحقيق الاهداف الاقتصادية المتنوعة.

المبحث الأول ماهية التنمية.

المطلب الأول: مفهوم التنمية وأهميتها:

1-1/ تعريف التنمية :

1/ تعريف التنمية لغة واصطلاحاً

التنمية لغة: الزيادة، والنماء، والكثرة، والوفرة، والمضاعفة.

التنمية اصطلاحاً: اختلفت مفاهيم التنمية اصطلاحاً من شخص لآخر تبعاً للمضمون الذي يركّز عليه، لكن يمكن إجمال التعاريف للتنمية بأنّها عبارة عن التغيير الإرادي [1]، الذي يحدث في المجتمع سواءً اجتماعياً، أم اقتصادياً، أم سياسياً، بحيث ينتقل من خلاله من الوضع الحالي الذي هو عليه إلى الوضع الذي ينبغي أن يكون عليه، بهدف تطوير وتحسين أحوال الناس من خلال استغلال جميع الموارد والطاقات المتاحة حتى تستغّل في مكانها الصحيح، ويعتمد هذا التغيير بشكل أساسي على مشاركة أفراد المجتمع نفسه ويفرّق العلماء بين مفهوم النمو والتنمية، فالتنمية ترتبط دائماً بتغييرات جذرية في هيكل المؤسسة نفسها وليس فقط على النتيجة كما هو الحال في النمو.

المطلب الثاني:العوامل المساعدة في التنمية:

1-1/العوامل المساعدة على التنمية:

- ويمكن تقسيم هذه العوامل الى عوامل ذاتية وأخرى موضوعية :

- **العوامل الذاتية** : وتتلخص فيما يلي :

1-الإيمان بإمكانية الاصلاح والتقدم أي بإمكانية تغيير أنماط الحياة السائدة،.

2-الطوعية والعون الذاتي: أي توافر العيئات الطوعية القادرة بتعاونها مع الأجهزة الحكومية على تحقيق التقدم بكل حرية،.

3ـــ- التحفيز الاستثارة: أي تحفيز الافراد واستشارة جهودهم للمشاركة في عملية التنمية[2] ،.

4- الخدمة والتضحية بالذات: أي قيام الافراد والقائمين على التنمية بأدوارهم وواجباتهم،.

العوامل الموضوعية :

---

[1]-من موقع مفهوم التنمية لغة واصطلاحا https://mawdoo3.com.consulté le 15/06/2021.15.30

[2]-https//almerja.com/reading.php?idm.consulté le 19/06/2021.20:35

1- أن تصدر برامج التنمية عن الحاجات الاساسية للمجتمع استجابة لحاجات الافراد ،.

2- قيام عملية التنمية على اساس من التوازن في كافة المجالات الوظيفية ،.

3- أن تهدف برامج التنمية الى زيادة فعالية مشاركة الافراد في شؤون مجتمعهم المحلي ،.

4- اكتشاف وتدريب القيادات المهنية المحلية فحسب ، وان القيادات الشعبية قد يكون لها من الفعالية ما يفوق القيادات المهنية ،.

6- تبني تنمية متوازنة على المستوى الوطني ،.

المطلب الثالث: مجالات التنمية :

1- مجالات التنمية:

إن اختلاف الموارد الطبيعية واختلاف توزيعها على المناطق الاقليمية يؤدي الى اختلاف درجات وطبيعة التنمية واختلاف مجالاتها. [1]، فالتنمية تعتبر عملية يتم فيها تشغيل جميع القطاعات واستغلال كل الموارد والإمكانات المتاحة، وهي عملية تقتضي وجود تخصص وتناسق بين الوحدات الانتاجيـــة ووجود شبكة انتاجية واسعة تشمل كل القطاعات وكل الأقاليم عبر الوطن والتنمية المحلية تعرف بأنها " مجموعة من العمليات تتوحد فيها جهود الأهالي مع السلطات الرسمية بهدف تحسين الأحوال الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للمجتمعات المحلية وتمكينها من المساهمة بدرجة قصوى في تقدم الوطن ككل.

وكذلك يمكن التمييز بين العديد من مختلف المجالات للتنمية نذكر منها مايلي:

1ـــ التنمية الاقتصادية :وتُعرف على انها تتصرف في جوهرها الى زيادة الطاقة الانتاجية للاقتصاد وسوف نركز في دراستنا هذه على هذا المجال " التنمية الاقتصادية " بالإضافة الى:

2ـــ التنمية الاجتماعية : وتعرف على انها اسلوب حديث في العمل الاجتماعي تقوم على احداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة عن طريق اشارة وعي الناس بالبيئة المحلية من اجل المشاركة في تنفيذ برامج التنمية لإحداث التغيير اللازم لتطوير المجتمع .

3ـــ التنمية السياسية : تعرف بأنها مجموعة من الافكار التي يمكن ان يدلي بها للمساهمة في تكوين رأي عام للتأثير به لدى القرار السياسي، اي المشاركة في صنع القرار السياسي من خلال مجموعة من الوسائل : الاحزاب ، الجمعيات ،النقابات ،وهي مستوى متطور من الفكر ،يبحث عن ترقية علاقة الدولة بالمجتمع .

[1]- د.واثق على الموسوي.(2008).موسوعة اقتصاديات التنمية الجزء الاول.الطبعة الاولى.ص48-49

المبحث الثاني:مدخل عام للتنمية الاقتصادية

المطلب الاول:مفاهيم حول التنمية الاقتصادية

1-/تعريف التنمية الاقتصادية:

تعرف التنمية الإقتصادية بأنها العملية التي تهدف لتطوير النمو وبتقدم وتطور اقتصاد الدول، وبالتالي سوف يؤثر ذلك بشكل إيجابي على المجتمع، من خلال تنفيذ مجموعة عديدة من الإستراتيجيات الإقتصادية الجيدة.[1] كما يتم تعريفها أيضًا بأنها سعي جميع المجتمعات لأن تقوم بزيادة قدرتها الإقتصادية من أجل الإستفادة من جميع الثروات التي تكون متاحة بالبيئة، وعلى وجه التحديد بالمناطق التي لا يوجد بها تنوع اقتصادي وسوف يؤثر ذلك بصورة سلبية على البيئة المحلية بوجه عام.

المطلب الثاني أهمية واهداف وخصائص التنمية الاقتصادية :

1-1/ أهمية وأهداف التنمية الاقتصادية:

1- توفير فرص عمل مُناسبة: تعمل التنمية الاقتصادية على زيادة الاستثمارات والتي بدورها تُوفر فُرص عمل جديدة،.

2- تنويع الاقتصاد: من خلال تقليل اعتمادية المنطقة على صناعة واحدة والعمل على خلق فرص في صناعات مختلفة،.[2]

3- الاحتفاظ بالأعمال وتوسيعها: تُساهم التنمية الاقتصادية باستبقاء الأعمال التجارية بل وتُساعد في توسيعها في سبيل تلبية الاحتياجات التشغيلية لهذه الشركات،.

4- الازدهار الاقتصادي: تعمل التنمية الاقتصادية على حماية الاقتصاد من التعرض للانكماش الاقتصادي وذلك من خلال جذب أصحاب رؤوس الأموال للاستثمار في مناطقهم،.

---

[1]–https://www.almrsal.com/post/82804،consulté le 04/06/2021،02:16

[2]–Top 6 Reasons that Economic Development is Important to a Region’s Economy [Infographic], orlando, Retrieved 12/2/2021. Edited.consulté le 21.06.2021.18.40

5- تحسين نوعية الحياة: إن تحسين البُنية التحتية وخلق فُرص عمل جديدة يُساهم في تحسين اقتصاد الدُول وبالتالي رفع المُستوى المعيشي للمقيمين فيها،.

1-2/ خصائص التنمية الاقتصادية[1]

تتميّز التّنمية الاقتصاديّة بمجموعةٍ من الخصائص، ومنها:

- الاهتمام بتحقيق الأهداف التنمويّة المعتمدة على وجود استراتيجيّات عملٍ مناسبةٍ، تهدف للوصول إلى معدّل النموّ الاقتصاديّ المطلوب .التوجُّه نحو تحسين البيئة الداخليّة للمجتمع، والقطاع الاقتصاديّ المحليّ الخاصّ بالدّولة، وتطويرهما.

- الاعتماد على الجهود الاقتصاديّة الذاتيّة؛ لتحقيق التّنمية الاقتصاديّة المعزِّزة لتطبيق التّخطيط في الحكومات، والمؤسّسات الاقتصاديّة المهتمّة بمتابعة النموّ الاقتصاديّ باستمرارٍ،.

- الحرص على استغلال الموارد والإمكانات المعزِّزة لدور الصّناعة، والزّراعة، والتّجارة المحليّة، حسب ما يطلبه الواقع الاقتصاديّ من استخدام الوسائل والأدوات التي تتيح نهوض أنواع الأعمال كافّةً،.

-الاستفادة من التّكنولوجيا، والأجهزة الإلكترونيّة المتطوّرة؛ فهي تقدِّم دعماً مناسباً للتنمية الاقتصاديّة،عن طريق الاستثمار في الإمكانات، والطاقات العلميّة والمعرفيّة المتنوّعة، ممّا يساهم في تطوير العديد من المجالات، ومن أهمّها :الأبحاث، والتّعليم

المطلب الثالث: مؤشرات تحقيق التنمية الاقتصادية:

1- مؤشرات تحقيق التنمية الاقتصادية:

- هدف التنمية الاقتصادية لتحسين مُستوى رفاهية الاقتصاد، على سبيل المثال: يُمكن للتنمية الاقتصادية توفير نطاق واسع من الخدمات الاجتماعية التي تزيد من مستوى رفاهية الأفراد، حيث تعمل التنمية الاقتصادية على زيادة الدخل، بالإضافة لمساهمته في

[1]- مجد فرارجة(سبتمبر 2018)، مفهوم التنمية الاقتصادية، المجلة الإلكترونية، ، تاريخ الإطلاع: 2021/06/17، على الساعة: 23:57

انخفاض مستوى الفقر وارتفاع مُتوسط العُمر المتوقع وتوفير المرافق الأساسية، وغيرها من المُؤشرات التي تُؤكد على تحقق التنمية الاقتصادية، وفيما يأتي مُؤشرات تحقق التنمية الاقتصادية:

- زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: أحد مُؤشرات التنمية الاقتصادية هُو زيادة نصيب الأفراد من الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد،.[1]

1- مستويات الفقر: يُشير انخفاض مُستويات الفقر إلى تحقق التنمية الاقتصادية،.

2- مستويات سوء التغذية: كلما انخفضت مُستويات سوء التغذية فإن هذا يُعد مُؤشرًا لتحقق التنمية الاقتصادية،.

3- مُتوسط سنوات التعليم: كُلما زادت مُدة التعليم فإن هذا يُؤكد على وجود معايير تعليمية عميقة والتي بدورها تُؤكد على تحقق التنمية الاقتصادية،.

4- متوسط العُمر المتوقع: إن زيادة مُتوسط العمر المتوقع يرتفع بشكلٍ عام مع تحقق التنمية الاقتصادية،.

5- التجارة الدولية: إن انفتاح الاقتصاد على التجارة الدُولية وزيادة مُستويات الاستثمار المُباشرة يُعد دليلًا على تحقق التنمية الاقتصادية،.

6- جودة البنية التحتية: تُعد كمية ونوعية الطُرق والمطارات والسكك الحديدية وغيرها أحد مُؤشرات التنمية الاقتصادية،.

لذا فإن مُؤشرات التنمية الاقتصادية تُستخدم للتنبؤ بوضع الاقتصاد في دولة مُعينة كما وتعكس قُوة الاقتصاد فيها، وتُساهم في تطوير القطاعات الاقتصادية فيها

[1] –https://www.economicshelp.org/blog/glossary/indicators–of–economic–development.consulté le 16.05.2021.03.20

المبحث الثالث :متطلبات التنمية الاقتصادية و نظرياتها وعقباتها:

المطلب الاول متطلبات التنمية الاقتصادية واستراتيجياتها:

- متطلبات التنمية الاقتصادية واستراتيجياتها

تتأثر متطلبات التنمية الاقتصادية بنوعين من العوامل هُما: العوامل الاقتصادية والعوامل الغير اقتصادية، حيث إن كُل منهما يُؤثر بطريقةٍ مُختلفةٍ على التنمية الاقتصادية، لذا من المهم معرفة عوامل التنمية الاقتصادية كونها تلعب دورًا مُهمًا في اقتصادات الدُول، وفيما يأتي سيتم توضيح مُتطلبات التنمية الاقتصادية في ما يلي:

1- **تكوين رأس المال:** يلعب رأس المال دورًا مُهمًا في تحسين مُستوى الإنتاج في الاقتصاد، حيث إن النقص في رأس المال سيقف عائقًا أمام التنمية الاقتصادية،.

2- **الموارد الطبيعية:** تُعد الموارد الطبيعية من مُتطلبات التنمية الاقتصادية مثل: الأراضي، نوعية التُربة، وُجود الأنهار، الموارد المعدنية والنفطية، المناخ الجيد والتي تُساهم في التطور السريع للاقتصادات،.[1]

3- **التجارة الخارجية:** حيث تُساهم التجارة الخارجية في التحسين من التنمية الاقتصادية من خلال دورها في تمكين البلدان من إقامة وتطوير الصناعات في فترة قصيرة نسبيًا،.

4- **النظام الاقتصادي:** يُعد من مُتطلبات التنمية المُهمة والتي تُساهم في التطور الاقتصادي من خلال إنشاء نظام سوقي فعّال تدعمه الدولة بدورها والتخطيط الاقتصادي لجمع الموارد اللازمة،.

5- **الموارد البشرية:** وهي أحد مُتطلبات التنمية الاقتصادية المُهمة حيث تُساهم الموارد البشرية في زيادة الإنتاج والذي بدوره سيزيد من التنمية الاقتصادية،.

[1] –https://www.yourarticlelibrary.com/economics/factors–that–influence–the–economic–development–of–a–country/5942.consulté le 24.05.2021.21.15

6- الرغبة في التطوير: تُساهم رغبة الناس في التطور في تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث تعتمد على مستوى الوعي وعدم تقبل الناس للفقر كمصير،.

وعليه فإن مُتطلبات التنمية الاقتصادية تُساهم في خلق المنافع المُجتمعية المُهمة فالهدف هُو توفير مُجتمع أفضل للعيش والعمل فيه ،اما بالنسبة لأبرز استراتيجيات التنمية الاقتصادية يُعد الاستثمار أساس التنمية الاقتصادية الذي يهدف لتلبية احتياجات المُجتمع، ويرتكز الاستثمار على ثلاثة مبادئ هي الصادرات والإنتاجية والاستدامة والتي تُشكل الدعم الأساسي للتنمية الاقتصادية، حيث تحتاج التنمية الاقتصادية إلى اتباع الاستراتيجية المُناسبة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، وفيما يأتي سيتم توضيح أبرز استراتيجيات التنمية الاقتصادية في ما يلي :[1]

1- تنمية الأعمال الحالية: وترتكن هذه الاستراتيجية على تنمية الأعمال الحالية من خلال تقديم الحوافز التي تُحسن من سير الأعمال الحالية،.

2- توسيع نطاق الأعمال: إن استراتيجية توسيع نطاق الأعمال تُستخدم لدعم الاعمال التي تتعرض للمُنافسة حيث يزيد ذلك من التنمية الاقتصادية،.

3-ابتكار أعمال جديدة: إن استراتيجية ابتكار أعمال جديدة تهدف لتحسين نوعية الحياة يُساهم بشكل كبير في التنمية الاقتصادية،.

وعليه فإن استراتيجيات التنمية الاقتصادية تُستخدم بشكلٍ عام من أجل مُواجهة مجموعة مُحددة من المشاكل أو الأعراض الاقتصادية، كما يُمكن استخدام أكثر من استراتيجية في نفس الوقت لضمان تحقيق التنمية الاقتصادية المرجوة.

المطلب الثاني اتجاهات نظريات التنمية الاقتصادية:

- عرضت اتجاهات نظريات التنمية الاقتصادية في ما يلي[2] :

- القاسم المشترك بين مختلف النظريات هو التركيز على أهمية التراكم الرأسمالي فضلا عن العوامل التي تدعمه أو تعوقه،.

- بالنسبة للاقتصاديين الكلاسيك وضحوا كيف أن التنمية الاقتصادية يمكن ان تعاق بسبب الضغوط السكانية مقترنة بندرة الموارد الطبيعية،.

[1] -http://www.mildredwarner.org/econdev/strategies

[2] - المؤلف: محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي،(2001).التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ،ص.64.65

– أضاف النيو كلاسيك تحليل عملية الادخار والاستثمار والآثار الموالية للتقدم التكنولوجي ماكارل ماركس فأكد أن علاقات الإنتاج في ظل النظام الرأسمالي تتعارض مع التقدم التكنولوجي فيه، ومن ثم حدوث كساد دوري في الاقتصاد ثم لركود حتمي، كما أشار على التكاليف الباهضة والمتكررة لعملية النمو الاقتصادي في ظل النظام الرأسمالي والتي تتمثل في صورة التمزق الاجتماعي والاقتصادي الذي يحل بالمجتمع،.

المطلب الثالث عوائق وحلول التنمية الاقتصادية:

1-1/ عوائق التنمية الاقتصادية:[1]

– وذكرت في بعض النقاط كما يلي:

– العوائق الاقتصادية وتتمثل في: دائرة الفقر المفرغة – ضيق حجم السوق،

– **العوائق الحكومية للتنمية** وتتمثل في توفير وتعزيز لبيئة مستقرة للمشروعات الحديثة أي استقرارواستقلال سياسي والدعم الحكومي لها،.

– **القيم الاجتماعية كعوائق للتنمية** وتتمثل في قيم المجتمع و ثقافته التي لها دور مباشر في تحقيق التنمية من عدمه،.

1-2/ حلول التنمية الاقتصادية:[2]

– هناك عدة حلول للنهوض بالتنمية الاقتصادية أهمها:

– توفير رأس المال الملائم واللازم للتنمية ماديا وبشريا

– أنظمة التعليم المعتمدة في إعداد قوة العمل

– تطويل آليات تخطيط قوة العمل

– تطوير آليات الاختيار والتعيين

– خلق نظام الحوافز والمكافآت التشجيعية

– توفير المناخ الاقتصادي والإداري المناسب

– إعداد وتأهيل اليد العاملة بمختلف التخصصات والمهارات إضافة إلى الكفاءات

---

[1]–المؤلف:(مالكوم جيلز.دوايت بيركنز.مايكل رومر.دونالد سودجراس) اقتصاديات التنمية. دار المريخ.الرياض.ص. ص.63.51

[2] أ/ياسين بوضياف، التنمية الاقتصادية في الجزائر بين متطلبات الحاضر ورؤية مستقبلية،جامعة الشلف،الجزائر

- تزويد القوى العاملة بالمعارف، الخبرات والمهارات اللازمة بهدف تحقيق الأهداف التنموية

- تخصيص أيام دراسية في البحث العلمي، وتوفير البيئة المناسبة وكذا المناخ المناسب الذي يساهم في حل مشاكل التنمية الاقتصادية وهذه الحلول أو الأساليب كلها روافد في زيادة الدخل القومي الفردي، وينعكس إيجابا على المستوى الصحي والتعليمي وتقود إلى زيادة الإنتاجية وتحقيق التنمية الاقتصادية بكافة ابعادها.

خلاصة الفصل:

لقد عرض الفصل الثاني دور التنمية الإقتصادية وتطويرها لنمو اقتصاديات الدول، و تأثريها بشكل إيجابي على الاستثمار من خلال تنفيذ مجموعة عديدة من الإستراتيجيات الإقتصادية الجيدة أيضًا بأنها تحث جميع المجتمعات بزيادة قدرتها الإقتصادية من أجل الإستفادة من جميع الثروات التي تكون متاحة بالبيئة، وعلى وجه التحديد بالمناطق التي لا يوجد بها تنوع اقتصادي تقوم بزيادة نصيب الافراد من الدخل وذلك لتحسين ظروفهم وخلق بيئة استثمارية تزيد من فرص اندماج للمستثمرين الجدد وبالتالي رفع المستوى الاقتصادي والتنمية الاقتصادية بشكل عام.

الفصل الثالث

تمهيد

ان الاهتمام بتمويل المشاريع الاستثمارية و التنموية أدى بالدول للبحث عن أداة تمويلية فعالة ، تضفي فاعلية اكبر على المواد المتاحة، و تعمل على الربط بين المدخرين و المستثمرين مما يحقق توافق بين عرض الأموال و الطلب عليها وكان لزاما عليها الاعتماد على تجربة الدول المتقدمة و نهضتها في هذا المجال ، فاهتدت بذلك إلي الأداة الأكثر نجاعة و فعالية و التي تساهم في توفير المدخرات و توجيهها نحو الاستثمارات المختلفة وتتمثل هذه الأداة في السوق المالية، و التي تعتبر كآلية تقوم بربط العلاقة بين المدخرين و المستثمرين قصد توسيع و تنويع فرص الاستثمار و توزيع مخاطره ، وقد أدى وجود هذه الأداة إلي تطوير و ترقية اقتصاديات هذه الدول ومن خلال هذا المنطلق تم عرض في الفصل الثالث مساهمة الاسواق المالية في دعم وتحقيق التنمية الإقتصادية حيث تناول المبحث الاول السوق المالية وموقعها من النشاط الاقتصادي والسوق المالية ودورها في النشاط الاقتصادي والدراسات للتأثير الايجابي للأسواق المالية في التنمية الإقتصادية ،اما المبحث الثاني فتطرق الى التلاعب في الأسواق المالية وابرز الازمات في الأسواق المالية والنظريات المميزة لها والاجراءات الاساسية للحد من الاثار السلبية للاسواق المالية.

المبحث الأول فعالية الأسواق المالية في التنمية الإقتصادية

إن خلاص الدول المتخلفة من معالم التخلف يقتضي بداهة إزالة أسبابه، ولعل احد أسبابه الرئيسية التي ساقها كم كبير من الاقتصاديين في هذا الصدد , تكمن في عدم كفاية رؤوس الأموال المنتجة و تختلف الطرائق ال إنتاج في هذه البلاد[1]

و إذا ك إن هناك شبه إجماع بين الاقتصاديين على أهمية التكوين الرأس مالي، إلا إنهم اختلفوا في درجة أهمية عنصر رأس المال، فبينما يرى بعض الاقتصاديين إن مشكلة ندرة رؤوس الأموال تعد أحد العوامل المسئولة عن استمرا أوضاع التخلف.

و يرى آخرون إن هذه الندرة تحجب خصائص التخلف وإن رؤوس المال تعتبر محور التنمية الاقتصادية ويرى الكل إنه من الغير متصور إحداث التنمية الاقتصادية من غير التكوينات الرأسمالية.

"ويقول"MEIR" ان التراكم الرأسمالي ليس كل شيئا إلا إنه يمثل جوهر التنمية والتي من خلالها تصبح كل أوجه التنمية ممكن من اجل إحداث التنمية لابد من التعبير في البيان الاقتصادي وإن السبيل إلى ذلك هو إن يتحقق من خلال جهاز إنتاجي كفء لتشغيل الموارد العاطلة، وإلى فن إنتاجي متقدم

المطلب الأول: السوق المالية وموقعها من النشاط الاقتصادي:

يدور النشاط الاقتصادي لأي مجتمع في دائرتين أحداهما مادية وتتعلق بالتدفقات العينية والخدمية في شكل انتقال وتداول السلع والخدمات ومستلزمات الإنتاج والأخرى مالية تتعلق بحركة انتقال وتداول الأصول المالية، وقد ترتب على هذا انقسام المعاملات التي تصدر عن أي وحدة اقتصادية إلى معاملات خاصة بالسلع والخدمات المقترنة بالإنتاج والاستهلاك والاستثمار وعمليات أخرى داخلية يترتب عليها دخل أصحاب عناصر الإنتاج نتيجة الاشتراك في العملية الإنتاجية، وعمليات مالية يترتب عليها نقل الموارد المالية من قطاع لأخر

وهذا ما يمكن تصنيف نوعين من الأسواق[1]

[1]– سمير عبد الحميد رضوان, , دار النهار , (1996), أسواق الأوراق المالية ص .245

السوق الحقيقية:

و تشمل سوق السلع الاستهلا كية والاستثمارية وخدمات عناصر الإنتاج

السوق المالية:

وتظهر سوق المال نتيجة لتحقيق بعض الوحدات الإقتصادية في مجتمع معين لبعض الفوائض المالية والتي لا تحتاج إليها في زمن معين وقد ترغب في استثمار هذا الفائض بدلا من الاحتفاظ به في شكل سيولة فائضة تمثل رأس مال عاطل في حين قد توجد من الناحية الأخرى وحدات اقتصادية أخرى تعاني منه عجزا في الموارد المالية وتسعى في طلب هذه الفوائض لمواصلة نشاطها الاقتصادي خلال فترة زمنية معينة و لهذا تلجأ الوحدات ذات العجز إلى الفئة الأولى وهي ذات الفائض والتي تمثل جانب العرض.[2]

يتمثل ذلك انتقال الموارد المالية من قطاع للأخر من خلال السوق المالي، ونعلم إن السوق المالي هو" مجموعة من التدفقات من الأفراد و الهيئات و المؤسسات وكافة قطاعات المجتمع" وذلك في شكل تيار نقدي أو مالي وبذلك تستقطب المدخرات ويؤدي هذا إلى تحريك رؤوس الأموال من القطاعات ذات الطاقة التمويلية الفائضة إلى قطاعات ذات عجز مالي، وهي بذلك تمارس تأثيرا محسوسا على مصادر الادخار في مرحلة التجميع، وعلى تجميعه في مرحلة التوظيف ويعلق الاقتصاديون أهميته دورا كبيرا على دور الوساطة التي تقوم بها السوق المالية أخذا في الاعتبار إن الذي يقوم بالاستثمار في الاقتصاديات الحديثة مجموعة من الأفراد و المؤسسات هم المنتجون بينما هناك مجموعة أخرى تقوم بمعظم الادخار المستهلكون ويمكن ان نلخص كل هذا فيما قاله الاقتصاديون وهو رفع معدلات تكوين رؤوس الأموال وتوجيه الاستثمارات إلى المجالات التي تحقق اكبر زيادة ممكنة من الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي يمثل إن جوهر السياسة الائتمانية في أي مجتمع.

---

[1] – سمير عبد الحميد رضوان , مرجع سبق ذكره , ص246

[2] – منى عيسى العيوطي, التدفقات المالية في الاقتصاد المصري, دار الوفاء,ص 194 تاريخ الاطلاع 2021/05/17 ،20:00.

ويمكن كذلك الاستعانة بالأوراق المالية التي لها أهمية بالغة بالنظر إلى الدور الهام الذي تلعبه على مستوى تعبئة الادخار الوطني وتوجيهه إلى تمويل الاقتصاد، سواء تعلق الأمر بتمويل استغلال وحدات إنتاجية قائمة أو تمويل الاستثمار في وحدات إنتاجية جديدة.

هذا فضلا على إنها تتيح للمستثمرين فرصة تمويل بديلة عن التمويل المصرفي التقليدي، الذي يظل غير متاح لفئات عريضة من أصحاب المشاريع، بسبب عدم امتلاكهم الضمانات اللازمة للحصول على قرض وبالتالي يلاحظ ان موقعها هام داخل السوق المالي ويرفع من كفاءة النشاط الاقتصادي داخل السوق المالية

1-/تعريف سوق الاوراق المالية:

سوق الأوراق المالية (البورصة) هو فضاء مادي (بناية) أو افتراضي (منظومة إلكترونية) يتجمع فيه البائعون والمشترون لتداول الأوراق المالية، وتتحدد فيه أسعار التبادل في سوق الأوراق المالية[1] وفقا لقانون العرض والطلب.

وتضم سوق الأوراق المالية سوقا أولية (سوق الإصدار) تُطرح فيها الأوراق المالية لأول مرة، وسوقا تتادول فيها الأوراق التي سبق إصدارها وتختلف نوعية الأوراق المالية المتداولة في كل سوق باختلاف مستوى تطور هذه السوق، وتشمل بشكل عام الأوراق التالية:

– **الأسهم:** أوراق ملكية قابلة للتداول، ويمثل كل سهم حصة ثابتة من رأسمال شركات المساهمة.

– **السندات:** أوراق دين لها نوع خاص (سندات الشركات) وحكومي (سندات الخزانة).

المقصود بتمويل سوق الأوراق المالية للتنمية

إن كنا نتحدث عن دور سوق الأوراق المالية في تمويل التنمية الإقتصادية، إنه يتعين علينا إن نحدد منذ البداية المقصود بتمويل التنمية في هذا الصدد إنما ينصرف إلى تمويل الجهاز الإنتاجي الذي يقوم بتشغيل الموارد البشرية و

[1]– سوق الأوراق المالية https://www.aljazeera.net/encyclopedia/conceptsandterminology/2016/5/9

الطبيعية و المالية و الذي يمثل بصفة أساسية في شركات المساهمة الذي يجري التعامل على أسهمها في أسواق الأوراق المالية.

هناك ارتباط وثيق جدا بين سوق الأوراق المالية و شركات المساهمة و التي أوضحت ابرز علامات التقدم الاقتصادي في عالمنا المعاصر بما توفر لها من إمكانات قد تعجز عنها بعض الحكومات.

– إذ كان من الثابت إن شركات المساهمة كانت وليدة الثورة الصناعية وإنها وسيلة للتنمية الاقتصادية نتائجها.

المطلب الثإني: السوق المالية ودورها في النشاط الاقتصادي

يمكن تفصيل الدور الذي تقوم به بورصة الأوراق المالية في خدمة الاقتصاد الوطني الكلي و الجزئي فيما يلي:

– دور بورصة الأوراق المالية بالنسبة إلى الاقتصاد الكلي (الوطني)

تؤدي بورصة الأوراق المالية بالنسبة إلى الاقتصاد الكلي عدة وظائف ،يمكن إجمال أهمها فيما يلي [1]

إيجاد سوق مستمرة وحرة لبيع و شراء الأوراق المالية بحيث تمكن جمهور المتعاملين من شراء أو بيع الـــأوراق المالية طلبا للفائدة المتولدة منها أو تغيير النوع الاستثمار ليتناسب مع رغبات المدخر حيث يكون في وسع المتعامل في أي وقت تسيل الأصول المالية أو جزء منها بسرعة و سهولة وبأفضل سعر ممكن وبأدنى تكلفة ممكنة. [2]

– **إعطاء مؤشر:** يوحي عن اتجاهات الأسعار و ظروف الاستثمار و معدلات الادخار يتم تسجيل حركة الأسعار لجميع الصفقات , و عروض البيع و طلبات الشراء في سوق المزايدة تتحدد فيها الإثم إن و الأسعار من خلال قوى العرض و الطلب و يتم نشرها من قبل إدارة السوق و يعتمد الأفراد و المشروعات عليها في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية

– استثمار المدخرات السائلة وتوجيهها نحو المشروعات فعن طريق البورصة يتم تحويل مدخرات الأفراد واستثماراتهم إلى الشركات والحكومات حيث تستخدم في إنتاج ما يحتاجه الأفراد، وتقويم الأداء الاقتصادي للشركات

---

[1]– محمد فتح الله النشار،التعامل بالأسهم،دار الجامعة الجديدة للطباعة،الإسكندرية،(2006)، ص45، 46

[2]– شعبان محمد إسلام البرواري (2002), بورصة الأوراق المالية , من منظور إسلامي, دراسة تحليلية نقدية , دار الفكر, دمشق, الطبعة الأولى.

والمشروعات وإيجاد حلقة اتصال بين جميع فعاليات شبكة الاقتصاد الكلي منها المصارف وبيوت التمويل والشركات والمؤسسات الاستثمارية والمساهمة في تنشيط أعمالها، اضافة الى الحكم على كفاءة السياسات النقدية والمالية للدول وتمهيد الطريق أمام سلطات الدولة المختصة للمزج بين السياستين المالية والنقدية بهدف التكامل بينهما للتأثير في حجم الطلب الكلي وبلوغ الهدف المنشود الذي يحدد الظروف الإقتصادية المتغيرة.

- المساعدة في جذب رؤوس الأموال الخارجية للاستثمار المحلي وفقا لقوإنين الاستثمار المحلي والإجراءات الإدارية المنظمة للنشاط الاقتصادي.

- اتاحة فرص الاستثمار قصيرة الآجل حيث تقوم المؤسسات المالية من المؤسسات الاستثمارية و شركات و المصارف غالبا بتوظيف الأموال في مشاريع استثمارية لآجال طويلة أو متوسطة و هذا التوظف لا يستغرق في الغالب لأموال المؤسسة فتبقى عندها فائض مالي و لهذا فإنها تقوم باستثماره عن طريق البورصة على هيئة أدوات مالية قابلة للتداول و السيولة في الوقت الذي يرغبون في تحويل النقد السائل الاوراق المالية في السوق تمثل الحقل الذي تعمل فيه الدولة لتحقيق الاستقرار النقدي لمعالجة التضخم أو الإنكماش[1]

2- دور بورصة الأوراق المالية في الاقتصاد الجزئي (الأفراد و المؤسسات)

تقوم بورصة الأوراق المالية بدور كبير في خدمة الأفراد والمؤسسات تتمثل في عدة وظائف تكمن اجمالا في: [2]

- تساعد على تحديد الأسعار وفق مبادئ العرض و الطلب،.

- بيع الحقوق و شرائها : فعن طريق البورصة يستطيع المستثمر ال إنسحاب من الشركة و ذلك بقيام البورصة بوظيفة بيع الحقوق و شرائها دون المسا بأصل الثروة المتمثلة في أصول المشروع من أراضي ومباني وآلات و معدات...الخ،.

- توفير مجموعة من الأدوات المالية التي تهيئ للمستثمر فرصا أوسع للاختيار في شتى مجالات الاستثمار،.

---

[1]- رستمية قرياقس (1998) , الأسواق و المؤسسات المالية , جامعة الإسكندرية,ص46

[2]- شعبان محمد إسلام البرواري, بورصة الأوراق المالية , مرجع سبق ذكره, ص48

– توفير قنوات سليمة للاستثمار، وذلك بتوجيه المستثمرين نحو المشروعات التي في صالحهم و ترشيد الإنفاق الاستثماري, و تحذيرهم من مخاطر الاستثمار في المجالات الأخرى،.

– قبول الدائنين للأسهم كضم إن لقروضهم ل إن الراهن لا يقبل رهنا لا يمكن تحويله إلى أصل سائل سريعا و بدون خسارة في قيمته و يتم ذلك بعد معرفة الأمور التالية مك إنة المركز المالي،.

للشركة ،كمية الأرباح السنوية الموزعة على السهم الواحد, سرعة تداول أسهم الشركة و استقرار أسعارها في البورصة،.

المطلب الثالث بعض الدراسات للتأثير الايجابي للأسواق المالية في التنمية الإقتصادية[1]:

لقد دعمت الرؤية المؤيدة لتأثير سوق الأوراق المالية إيجابا على النمو الاقتصادي بالعديد من الدراسات والأدلة التجريبية لعل أهمها (Zervos et Levine) 1996 الدراسة التي قام بها كل من بخصوص العلاقة بين أسواق الأوراق المالية و معدلات النمو في الأجل الطويل و قد تحددت متغيرات الدراسة على النحو التالي:

– **المتغير التابع:** معدل النمو الاقتصادي بدلالة معدل نمو نصيب الفرد السنوي من الناتج المحلي الإجمالي

–**المتغيرات التفسيرية:** و تشمل درجة نمو سوق الأوراق المالية وقد استخدمت الدراسة ما سمي بالمؤشر المركب لتنمية سوق الأوراق المالية ككل و يتضمن معلومات عن كل من حجم السوق معبرا نسبة رأس مال السوق ومع بقاء العوامل الأخرى على حالها يفترض ان يؤدي ارتفاع تلك النسبة إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي ودرجة سيولة السوق معبرا عنه بنسبة تداول ومعدل الدورإن, و تفترض الدراسة وجود علاقة طردية بين مؤشري السيولة والنمو الاقتصادي.

– درجة الاندماج الدولي ويعبر عنها بقيمة الخطأ في تسعير الخطر وفقا لنموذج المراجح ومن المتوقع ان تكون العلاقة بين المؤشر المركب لتنمية سوق الأوراق المالية و معدل النمو طردية.

[1]– عاطف و ليم اندراوس،(2007) أسواق الأوراق المالية, بين ضروريات التحول الاقتصادي والتحرير المالي ومتطلبات تطويرها،دار الفكر الجامعي الإسكندرية، الطبعة الأولى، ص236،242.

الرصيد المبدئي لكل من رأس المال المادي ورأس المال البشري، وتم التعبير عنها بدلالة متوسط الناتج المحلي الحقيقي في بداية الدراسة ومستوى التعليم معبرا عنه بمعدل التسجيل في

متغير الاستقرار السياسي وتم التعبير عنه بعدد الثورات و الانقلابات السياسية

متغيري السياسات الاقتصادية الكلية و هما:

- نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي

- معدل التضخم

- علاوة سعر الصرف الأجنبي في السوق السوداء لتعكس الأثر الذي قد تمارسه الأسعار العالمية على النمو الاقتصادي مستوى العمق المالي ويعبر عنه بنسبة (2M) إلى الناتج المحلي الإجمالي ، حيث (2M) تمثل قيمة العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي مضافا إليها قيمة الودائع الجارية و الودائع لأجل و ودائع التوفير و تعكس تلك النسبة أهمية قطاع الوساطة المالية في النمو و باستخدام بيانات سلسلة زمنية قطاعية تشمل 41 دولة و تغطي الفترة 1976 - 1993 و باستخدام طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين انتهت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط طردي بين تنمية سوق الأوراق المالية و معدل النمو الاقتصادي في الأجل الطويل

و تأكيدا لأهمية الارتباط بين مستوى سوق الأوراق المالية والنمو الاقتصادي أشارت الدراسة إلى إنه لو كان مستوى تنمية سوقي الأوراق المالية في كل من البرازيل و المكسيك معادلا لمستوى تنمية سوق الأوراق المالية في ماليزيا– على سبيل المثال– لأدى ذلك إلى تزايد معدلات النمو في كل من البرازيل والمكسيك بنسبة عن المعدلات السائدة في ذلك الوقت .

المبحث الثاني: الآثار السلبية للأسواق المالية

لقد تزايدت أهمية السوق المالية وغدت تشكل أداة أساسية لتدعيم النمو وتحقيق الإنعاش الاقتصادي ، الآمر الذي كان له أثره المباشر على سائر البلد إن التي تسعى إلى تسريع عجلة التنمية وتتطلع إلى بناء اقتصاد متطور و مزدهر و مع ذلك نجد إن البورصة كثيرا ما أظهرت عجزا عن القيام بدور فاعل في هذا الشان و هناك العديد من الأزمات الاقتصادية و المالية كان من مسبباها التأثيرات السلبية التي تحدث في إطار البورصة ذاتها .

كما إن البورصة يمكن إن تكون لها دور فعال إذا وجدت كفاءة تسييرية أو تكون هامشية إذا كان العكس

المطلب الأول: التلاعب في الأسواق المالية:

ترتبط الجرائم المالية تأثيرات سلبية خطيرة سواء على الشركات ومساهميه , ومن ثم على السوق المالي و الاقتصاد بصفة عامة مما يؤدي إلى عزوف المستثمرين عن ادخار أموالهم و الاستثمار بطريقة كفؤة و على ذلك ف إن نظرية السوق الكفؤة والسعي الحثيث لتطبيقها يشوبها شوائب عدة بفعل هذه الجرائم

و هذه الجرائم المالية لها أربعة صور هي:[1]

التلاعب في السوق

– التلاعب بناء على معلومات داخلية (خاصة)

–غسيل الأموال و تمويل الإرهاب

– تفادي الضرائب

ففي الصورة الأولى، تكون الجريمة بفعل المضاربين الذي يهدفون إلى تحقيق مكاسب غير مشروعة عن طريق إضرار الآخرين و ذلك إما عن طريق التلاعب بمفردهم أو اشتراكهم مع الغير أو عن افتعال الشائعات و ترويج التوصيات

[1]–السيد متولي عبد القادر،(2010) الأسواق المالية و النقدية في عالم متغير، دار الفكر للنشر و التوزيع , عمان، الأردن, الطبعة الأولى, ص111- 112.

من دون وجود معلومات صحيحة يتم الاعتماد عليها .و تتحقق جريمة التلاعب بناء على معلومات داخلية إذا كانت بفعل مجالس إدارات الشركات المساهمة أو بعض مديريها التنفيذيين في حالة عدم وجود أو ضعف تطبيق قوانين حوكمة الشركات التي تلزم بوجود موانع تحول دون وصول المعلومات المهمة إلا لبعض الموظفين المطلعين الذي لابد ان يكونوا ضمن قائمة تحددها الشركة عند كل عملية خاصة بمهمة معينة، وإذا حدثت مخالفة من هذا القبيل وتم تسريب المعلومات إلى غيرهم قبل الإعلان عن العملية للاستفادة بما لديهم وتحقيق منفعة عندئذ تتحقق جريمة التلاعب بناءا على معلومات داخلية.

أما الصورة الثالثة فإنها تكون عن طريق غسيل الأموال و تمويل الإرهاب حيث يهدف هؤلاء إلى جعل أموالهم التي تم الحصول عليها بسبب غير مشروع عن طريق المخدرات ومن ثم إدخالها إلى السوق المالية وتدويرها مع الأموال الأخرى و بالتالي تصبح مشروعة.

أما الصورة الرابعة والأخيرة فتتم عن طريق المتداولين الذين يقومون بالتهرب من دفع الضرائب المتمثلة في صفقات البيع والشراء للأسهم والسندات، أو عند التسوية والمقاصة لإيداعها في الجهات الرسمية وسوف يتم التركيز فقط على جريمة التلاعب في السوق.

1- انواع التلاعب:[1]

يمكن تصنيف التلاعب إلى ثلاثة انواع هي:

التلاعب المؤثر في القيمة: طبقا لـــ (Gale and Allen 1992) ويحدث عندما يقوم المتلاعب بتصرف يؤثر على قيمة السهم،وفي الغالب يكون هذا التلاعب من متخذي القرار في الشركة المساهمة. و من حالات التلاعب التي تذكر عادة تحت هذا النوع التلاعب المرتبط بقرارات الاندماج والاستحواذ مثل الاعلان عن تقديم عرض لشراء أو دمج أو الاستحواذ على شركة، مما يؤدي إلى رفع سعر سهم الشركة المستهدفة، فيقوم المعلن ببيع ما يملكه من أسهمها، و يعلن بعد ذلك إن المفاوضات تعثرت، تم العدول عن العرض التلاعب المؤثر في السعر من خلال بث

[1]- السيد متولي عبد القادر , مرجع سبق ذكره،ص 113

معلومات مضللة: ويحدث عندما يقوم المتلاعب بنشر معلومات غير صحيحة، أو معلومات صحيحة و لكن معروضة بطريقة يمكن إن يفسرها بقية المتداولين بشكل خاطئ بما يؤدي إلى التأثير على توقعاتهم حول القيمة ويدخل في ذلك نشر الشركة المساهمة معلومات مضللة حول وضعها المالي, و قيام بعض المحللين بالتوصية أو إعطاء معلومات ايجابية لأسهم يملكونها,و يلحظ إن تطور تقنيات المعلومات و الاتصال و خاصة الإنترنت و الهاتف المحمول سهل من عملية نشر المعلومات المضللة حول قيم الأسهم سواء من خلال المنتديات، أم البريد الالكتروني أم رسائل الجوال.

التلاعب المؤثر في السعر من خلال تداولات مغررة : و يحدث عندما يقوم المتداول بتنفيذ تداولات تحدث أثارا مباشرة على الأسعار و الكميات المتداولة في السوق، بما يؤدي إلى التأثير على توقعات بقية المتداولين في السوق حول قيمة الورقة المالية محل التداول، وهي أكثر انواع التلاعب شيوعا، و قد يكون التداول الذي يتم في هذه الوسيلة حقيقيا استنادا للقوة المالية للمتلاعب، أو صوريا من خلال التواطؤ مع مجموعة من المتداولين لإحداث نشاط مصطنع في السوق.

المطلب الثإني ابرز الازمات في الأسواق المالية والنظريات المميزة لها.

شهد التاريخ الاقتصادي الحديث بالعديد من الأزمات الاقتصادية حدد البعض منها في هذا المطلب من 1929 الى غاية 2005 كانت كالتالي:

1-1/ أبرز الازمات في الأسواق المالية:

- **أزمة عام 1929:** انهيار في بورصة وول ستريت حيث خسر مؤشر داو جونز في الخميس 24 أكتوبر نسبة 22 % في بداية المعاملات، إلا إنه تحسن وحد من خسارته بنسبة 12 % في 29 أكتوبر عند الإقفال، و تراجع المؤشر بنسبة 13 %في 28 أكتوبر، و 12 %في 29 أكتوبر و مع هذه الأزمة بدأ الكساد الكبير في الولايات المتحدة و أزمة اقتصادية عالمية أثرت خصوصا على أوروبا وفي الأسبوع الأخير من شهر أكتوبر 1929 شهدت الأسواق المالية الأمريكية انهيارا مدمرا حيث انصهرت أمام أعين ملاك الأسهم ثرواتهم مثلما انصهر حديد برجي التجارة العالمي في 11 سبتمبر 2001

و نتج عن ذلك تلاشي ما مقداره 40 بليون دولار من هذه الثروات أو ما يعادل نصف الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي الذي كان يقدر سنة 1929 ب 87 بليون دولار

وبعد هذا الانهيار المفاجئ دخل الاقتصاد الأمريكي في مرحلة ركود طويلة استمرت حتى عام 1940 و ترتب على هذا الركود نتائج كارثية على الاقتصاد الأمريكي حيث تراجع الناتج المحلي الإجمالي من 87 بليون عام 1929 إلى 75 بليون عام 1930 إلى 59 بليون عام 1931 إلى 42 بليون 1932 إلى 39 بليون عام 1933 أي فقد الاقتصاد الأمريكي أكثر من نصف نتاجه الإجمالي في أربعة سنوات

من نتيجة هذه الأزمة الحادة انهيار النظام المصرفي وتهاوى نشاط البناء في قطاع الإسكان بمقدار 95 % و فقد إن تسعة بلايين دولار من حسابات الادخار و أفلس خمسة وثمانون ألف من المشروعات، و بلغ الهبوط في حجم المرتبات 40 %و الاجور 60 % وعام 1933 قدر حجم البطالة في الولايات المتحدة بحوالي 25 % أو ما يبلغ 14 مليون من العمال وبلغ الانهيار في توسعات القطاع الخاص بين عامي 1929 و 1932 حوالي 15 بليون إلى 886 بليون على التولي،.

- **أزمة عام 1987 :** انهيار وول ستريت في 19 أكتوبر و خسر مؤشر داوجونز 6.22 % في يوم واحد اثر تسجيل عجز تجاري كبير كذلك تراجعت مؤشرات البورصات الأخرى نتيجة تداخل الأسواق المالية العالمية وهو الانهيار الأول في عصر المعلوماتية،.

- **ازمة عام 1998:** طالت الأزمة الأسيوية روسيا سنة 1998 بعد الهبوط التدريجي الحاد في أسواق الأسهم و الذي استمر منذ مطلع العام 1998 و لغاية أغسطس منه فقدت خلاله السوق الروسية ما يزيد على 75 %من قيمة أسهمها و لم تكن تتعافى هذه السوق لولا ارتفاع أسعار النفط خلال الاعوام2000 و 2001و ترتيب قروض بقيمة 23 مليار دولار،.

- **أزمة عام 2000:** انتهاء فاتورة الإنترنت و تراجعت المخاوف المحيطة بقيمة الأسهم المالية المرتبطة بالإنترنت والتقنيات الجديدة وسجل مؤشر ناسداك رقما قياسيا بلغ 504862 نقطة في العاشر من مارس ويضم هذا المؤشر

أسهم الإنترنت و التكنولوجيا، إلا إنه عاد و تراجع بنسبة 27 %خلال الأسبوعين الأوليين من شهر ابريل و بنسبة 3.39 %على مدى سنة، وانعكس هذا الهبوط على كل الأسواق المتصلة بالاقتصاد الجديد،.

– **أزمة عام 2001:** أقفلت بورصة نيويورك لمدة أسبوع بعد اعتداءات سبتمبر التي تسببت بمقتل ثلاثة ألاف شخص وتعرض مؤشر داو جونز لأكبر تراجع في تاريخه في عدد النقاط بلغ 68481 نقطة أي 7.3بالمئة،.

– **أزمة عام 2004/2005 :** وهو العصر الذهبي لأسواق الأسهم، عاشته اليابان إبان النمو الاقتصادي السريع بعد الحرب العالمية الثانية ، وبرز ذلك خلال حقبة الربع الثالث من القرن الماضي حين شهدت اليابان توسعا كبيرا في الإقراض وفقاعة ضخمة في سوق الأسهم بعد بلوغ مؤشر نيكاداو جونز في نهاية عام 1989 مستوى قياسيا قارب38960 و شهد القطاع العقاري ارتفاعا جنونيا بعدما بلغ سعر المتر المربع الواحد من الأراضي 1.5 مليون دولار، و كالعادة إنجرت المصارف في حينه إلى منح قروض عقارية عالية.[1]

النظريات المفسرة للأزمات المالية:

تتعدد النظريات المفسرة لظهور الأزمات المالية يمكن توضيح البعض منها:

– **ظاهرة الفقاعات**

تحدث العديد من الأزمات في أسواق المال نتيجة ما يعرف اقتصاديا بظاهرة انفجار الفقاعة (بابل) وتعرف الفقاعة بالفقاعة السعرية والفقاعة المالية أو فقاعة المضاربة، وتتكون الفقاعة عندما يرتفع سعر الأصول بشكل يتجاوز قيمتها العادلة على نحو غير مبرر، وهو ما يحدث عندما يكون الهدف من شراء الأصل كالأسهم على سبيل المثال هو الربح الناتج عن ارتفاع سعره و ليس بسبب قدرة هذا الأصل على توليد الدخل في هذه الحالة يصبح انهيار أسعار الأصل مسألة وقت عندما يكون هناك اتجاها قويا لبيع ذلك الأصل فيبدأ سعره في الهبوط و من ثم تبدأ حالات الذعر في الظهور فتنهار الأسعار ويمتد هذا الأثر نحو أسعار الأسهم الأخرى سواء في القطاع نفسه أم في القطاعات الأخرى.

[1]– المؤلف متولي عبد القادر،مرجع سبق ذكره، ص321 .

ويحدث مثل هذا الانهيار المفاجئ في أسعار الأصول نتيجة انفجار "فقاعة سعرية "تنتج عن بيع و شراء كميات ضخمة من نوع أو أكثر من الأصول المالية و المادية أو الأسهم أو المنازل- مثلا - بأسعار تفوق أسعارها الطبيعية أو الحقيقية ويعرف السعر الحقيقي بأنه مجموعة القيم الحالية للعائد المستقبلي المتوقع للأصل، لعوائد السهم أو السند أو العقار في المستقبل.

مثلا فلنأخذ منزلا إيجاره الشهري مائة جنيه لكن قيمته في السوق مليون جنيه، وهذا غير معقول ولكن على كل هذا هو بالضبط ما تسببه الفقاعة من علامات بيع وشراء الأصول بحثا عن الربح الرأسمالي المتوقع

(التصاعد في قيمة المنزل) وليس بناء على العائد المنتظم أو غير منتظم لتلك الأصول(إيجاره الشهري) وتنشأ الفقاعة عندما تصب أموال على أصول أكثر مما تبرره عوائدها، كما يحدث في عملية المضاربة.

ومن أشهر الفقاعات كانت فقاعة الدوت كوم (فقاعة شركات الإنترنت) في سنة 2001 حيث انهارت جميع شركات الإنترنت و لم يبق إلا بضع شركات تعد على الأصابع، وفقاعة الإنترنت كانت المحرك الأساسي لنشوء ما يعرف اليوم بشركات الويب.

نظرية المباريات

ومن التفسيرات الحديثة للأزمة المالية ما طرحته نظرية المباريات تحت ما يعرف " بمباريات التنسيق بين اللاعبين في الأسواق المالية إذ تؤكد أدوات التحليل الاقتصادي على وجود علاقات موجبة بين القرارات التي يتخذها لاعبو الحلبة الاقتصادية (المضاربون، المستثمرون فقد يكون قرار المستثمر في كثير من الأحيان باتخاذ الاتجاه الذي يتوقع هذا المستثمر الآخرين إن يتخذوه، بمعنى أخر قد يكون قرار شراء أصل ما بناء على التوقع بان قيمة ذلك الأصل ستزداد وإن له القدرة على توليد دخل مرتفع بينما في أحيان أخرى قد يتخذ المستثمر القرار ذاته نظرا لتوقعه قيام المستثمرين الآخرين بأخذ القرار ذاته حينئذ تبدو الصورة مختلفة .

و قد أكدت بعض النماذج الرياضية التي استخدمت لتحليل أزمات العملة مثل نموذج" بول كروجم إن ذلك السلوك على سبيل المثال: إن نظام سعر الصرف الثابت قد يحتفظ باستقراره لفترة طويلة، ولكن قد يحدث له انهيار سريع

لمجرد وجود عوامل قد تسببت إن يتوقع الآخرون انخفاض سعر الصرف ،و من ثم يبدأ السعر في الانخفاض و ربما الانهيار فعليا.

نظرية الأحمق الأكبر

تحدث أزمة سوق المال (الفقاعة) نتيجة أفعال المضاربين بشراء أصول بأسعار أعلى من قيمتها الحقيقية لاعتقادهم بأنهم سوف يتمكنوا من بيع هذه الأصول بأسعار إلى مضاربين آخرين (حمقى) .

و تستمر الفقاعة طالما بقي حمقى عندهم الاستعداد لشراء الأصول بأسعارها العالية لغاية ان تتوقف الفقاعة عند أخر أحمق (الأحمق الكبير) الذي لن يجد من يشتري منه الأصل بسعر مرتفع.

نظرية الجشع

طبقا لهذه النظرية فإن المستثمرين الجشعين سوف يميلون إلى استقراء العوائد الاستثنائية لطائفة معينة من الأصول، وهو الأمر الذي يجعلهم يستمرون في المزايدة على شراء الأصول الأكثر خطرا للحصول على أقصى عائد.

المطلب الثالث الاجراءات الاساسية للحد من الاثار السلبية للأسواق المالية[1]

يعتمد سوق الأوراق المالية في أي دولة على توافر مجموعة فعالة مترابطة من العوامل:

- نظام سليم للمحاسبة يوفر القدر الكافي من المعلومات الملائمة التي تمكن المستثمرين من استخدامها للاختيار بين البدائل بشكل يتفق مع أهدافهم و تفصيلاتهم و سلوكهم تجاه المخاطرة،.
- توفير القدر الكافية من الإفصاح عن المعلومات المالية التي تعكس المركز المالي و الأرباح المحققة و توقعاتها في المستقبل بما يساعد على تحديد القيمة الحقيقية لأسهم الشركات المتداولة في سوق الأوراق المالية،.
- وجود مجموعات كبيرة و متنوعة من الأوراق المالية مدرجة بالسوق بمستويات مختلفة من المخاطرة و الخصائص لتلبي الاحتياجات للمستثمرين المختلفين،.

[1]- محمد الصيرفي،(2007)، البورصات، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي الإسكندرية ،ص36-37

– وجود تنظيم قوي وفعال ومحايد لمهنة المراجعة و المحاسبة و التي تشهد بالدقة و الوثوق في المعلومات التي تنشرها الشركات في قوائمها المالية و التي يتم تداول أسهمها في السوق،.

– وجود سلطة منظمة و فعالة لتسهيل عملية الاتجار في أو توزيع أسهم الشركات التي يتم تداولها في السوق مثل السماسرة والدلالين والتجار وسوق الأوراق المالية،.

– دائرة عامة لسوق الأوراق المالية بحيث تضع الشروط المنظمة لعملية تداول أسهم الشركات والإشراف و الرقابة على تنفيذها و تتمتع بحيادة تامة و قادرة على اتخاذ القرارات المصححة في الوقت المناسب ففي حالة ظهور أي تغير غير طبيعي يمكن لها إيقاف التعامل في السوق حتى يتم التأكد من أسباب الارتفاع أو الانخفاض و يجب على إدارة السوق ألا تتدخل في تحديد أسعار الأسهم المتداولة كان تحدد سعر للصعود و سعر للنزول بحيث لا يسمح لأسعار الأسهم إن تزيد أو تهبط عنها في أي فترة بل عليها ان تترك ذلك لتفاعل العرض و الطلب وفقا للحقائق و الأوضاع الاقتصادية للشركات التي يتم تداول أسهمها في السوق،.

– توفر الوعي الاستثماري لدى المتعاملين في سوق الأوراق المالية بحيث تكون قراراتهم مبنية على درجة فهم المستثمر للمعلومات المتوفرة عن الشركات التي يتم تداول أسهمها واستخدام تلك المعلومات كأساس سليم للمفاضلة وترشيد عملية اتخاذ القرار وعلى المستثمر إن يركز قبل عملية الشراء على دراسة أعمال الشركة ومركزها المالي وخططها ومستقبل مشاريعها لان ذلك يعتبر من الأسس التي يتحدد على ضوئها سعر السهم،.

– وجود عمق كاف في السوق من حيث كثافة التداول و كثرة المعاملات ووجود قاعدة عريضة من صغار و كبار المستثمرين بحيث لا يستطيع المضارب مهما بلغت قوته من التأثير على حركة الأسعار صعودا أو هبوطا بشكل غير طبيعي،.

خلاصة الفصل.

استخلاصنا من دراسة الفصل ان قيام سوق الأوراق المالية ضرورة ملحة نظرا لدورها الكبير في التنمية الاقتصادية حيث توفر تمويلا مباشرا يتميز بالسهولة و الوفرة ،و تحقيق مزايا عديدة لمختلف المتعاملين فيها، فدخول إلى البورصة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية وذلك بوضع قوإنين تخدم عمليات التنموية مما يعود بالنفع العام على الأفراد و المجتمعات.

خاتمة

خاتمة العامة

تعتبر الأسواق المالية أحد الآليات الهامة لتجميع وتوجيه الموارد المالية وتوظيفها في المشروعات الاستثمارية، فهي تؤدي دور الوسيط بين المستثمرين وبين الجهات المصدرة للأوراق المالية، كما تمنح من جهة أخرى للأفراد وصغار المستثمرين فرصا متنوعة لتوظيف مدخراتهم كما تسهل للمنشآت إيجاد مصادر تمويل متنوعة، إذ يتم تداول في هذا السوق العديد من الأدوات المالية، منها التقليدية كالأسهم والسندات بمختلف أنواعها ومنها الحديثة التي تم ابتكارها تماشيا مع المستجدات والتطورات في القطاع المالي.

باعتبار أسواق المالية أحد أهم مجالات الاستثمار، فإن ذلك يقتضي أن تتيح قدرا كافيا من المعلومات حول الأوراق المالية المتداولة فيها حتى تعطي للمستثمرين الثقة والأمان،و عليه إذا عكست أسعار الأوراق المالية المتداولة في السوق المعلومات توصف السوق في هذه الحالة بالسوق الكفاءة، لقد زاد التحرر المالي من ترابط أسواق المالية الأكثر تقدما وطريقة تكيف نظمها القانونية، الرقابية، المحاسبية والضريبية حتى تكتسب ثقة المستثمرين المحليين والأجانب بصفة خاصة لكن رغم تطور الأسواق المالية ودورها البارز في التنمية الاقتصادية إلا أنها كانت لها أثار سلبية التي أدت إلى اصطدام هذه الأسواق بأعنف الأزمات المالية التي ظهرت داخلها وعرفت انتشارا كبيرا حيث كانت نتائجها وخيمة على الاقتصاد و على الدولة بصفة عامة حيث عانت من الركود و البطالة ...الخ

بالرغم من الأزمات المالية العنيفة التي مرت بها إلا ان السعي نحو تطوير الأسواق المالية تعتبر خطوة جريئة لها جوانبها الإيجابية يمكن الأخذ بها، نظرا للدور الكبير الذي تؤديه أسواق المالية في استقطاب رؤوس الأموال للاستعانة بها في عملية التنمية أصبحت من أهم المحركات الرئيسية للاقتصاد العالمي في ظل التحديات والتغيرات الجديدة التي يشهدها العالم على مستوى العلاقات التجارية والمالية الدولية، وما صاحبها من تحرير للسلع ورؤوس الأموال وإطلاق قوى السوق والمنافسة لتحقيق التوازنات المطلوبة على كافة المستويات.

نتائج الدراسة:

بعد معالجتنا لهذا الموضوع تم الوصول إلى بعض النتائج التي يمكن إيجازها فيما يلي:

- تعمل السوق المالية على توجيه الفوائض للمؤسسات الاقتصادية ذات العجز في التمويل أو التي تريد توسيع نشاطها من أجل المساهمة في التنمية وتطوير هذه المؤسسات الاقتصادية.

- تساهم الأسواق المالية في تحقيق التقلبات الاقتصادية من شأن ذلك أن يؤدي إلي أثار سلبية على النمو الاقتصادي و من ثم مستويات الرفاهية الاقتصادية نتيجة التلاعب في الاسواق المالية.

- إن عدم توفر النظم التشريعية والتنظيمية الكلية أو الجزئية بما يتناسب مع التشريعات والتنظيمات القانونية للأسواق المالية الفعالة يعتبر بمثابة عقبة أساسية في وجه تطوير هذه الأسواق، كما تعتبر هذه التشريعات والتنظيمات للأسواق الأوراق المالية اساس البناء وفعالية السوق، بالإضافة إلى توفير مناخ استثماري الذي يعتبر المقوم الرئيسي، ولا يخفى ما لهذه النظم من أهمية في توفير الحماية اللازمة كحقوق المتعاملين وعلى تسهيل وسرعة المعاملات ،مع اشتراط أن تتميز هذه الاخيرة بالمرونة الكافية لتتكيف مع المتغيرات المستجدة وإستعابها من خلال ضوابط تشريعية وتنظيمية قادرة على دفع حركة السوق باستمرار.

- **الفرضية الأولى:** يؤدي النمو المتزايد والمستمر إلى تحقيق التنمية الاقتصادية،بناءا على ما سبق يتم قبول الفرضية لكن يجب تطوير البنية الهيكلية للتنمية الاقتصادية بالشكل المناسب أي انه يجب ان تكون هناك علاقة طردية بين النظم الاقتصادية الحديثة وحجم النمو المتزايد،.

- **الفرض الثانية:** من بين الاهداف التي تحقق التنمية الاقتصادية زيادة الدخـــــــــــــــــــــــــــل القومي، استثمار الموارد الطبيعية، دعم رؤوس الأموال...الخ .بناءا على ما تم دراسته نقر بقبول الفرضية وذلك لان راس المال المال له دور مهم في تحسين مُستوى الإنتاج في الاقتصاد ،حيث إن النقص في رأس المال سيقف عائقًا أمام التنمية الاقتصادية،.

- **الفرضية الثالثة:** تساهم الأسواق المالية في التنمية الاقتصادية من جانبين سلبي وايجابي ،بناءا على ما تم التعرض نقر برفض الفرضية وذلك لان مساهمة الأسواق المالية في التنمية الاقتصادية من جانب السلبي اكثر منه في الجانب الايجابي وذلك راجع الى الجرائم المالية التي تلازم السوق المالي بسبب ضعف نظم المراقبة بجميع صورها داخل نشاط الاسواق ،فهذا يعيق حركة الكفاءة السوقية وبالتالي ينعكس ذلك سلبا على التنمية الاقتصادية،.

الاقتراحات

على ضوء ما سبق يمكن تقديم بعض الاقتراحات كالتالي:

- اتخاذ قرارات حازمة بشأن خوصصة المؤسسات العمومية عن طريق البورصة وفتح رأسمالها بنسب كبيرة عبر عروض عامة للادخار كي يسهل على صغار المدخرين المساهمة فيها.

- إصلاح القطاع المالي (المصارف والمؤسسات المالية...)، وذلك بخوصصة بعض البنوك مثلا...، وزيادة المراقبة الدقيقة عليها لمنع الاختلاسات، حيث سيساهم النظام المالي الملائم في تطور المؤسسات الاقتصادية وتطورها، وبالتالي تطور السوق المالية.

- نشر ثقافة البورصة لدى عامة الجمهور وتطويرها على مستوى البنوك والمؤسسات والمتعاملين، وذلك باستخدام كافة الوسائل المتاحة كذلك تنويع الأوراق المالية للتداول في البورصة مما يؤدي إلى تنويع محافظ المستثمرين لاختيار ما يناسبهم.

- تشجيع الادخار وتوجيهه نحو بورصة من خلال حماية المدخرين ومنحهم إعفاءات ضريبية وتشجيعهم بكل الوسائل المتاحة.

فـهـرس الـمحـتـويـات

الصفحة	المحتوى
(I)	ملخص.....
(II)	Résumé.....
(III)	شكر و عرفان.....
(v)-(IV)	إهداء.....
6-2	المقدمة:.....
7	الفصل الأول: الاطار النظري للأسواق المالية.....
8	تـمـهـيد.....
13-9	المبحث الأول: ماهية الاسواق المالية.....
9	المطلب الأول: نشأة ومفهوم الأسواق المالية .....
10	المطلب الثاني:. اركان واهمية الأسواق المالية.....
11	المطلب الثالث: خصائص ووظائف الأسواق المالية.....
17-14	المبحث الثاني: عوامل نجاح الأسواق المالية.....
14	المطلب الأول: عوامل نجاح السوق المالي.....
15	المطلب الثاني: انواع الأسواق المالية.....
16	المطلب الثالث: شروط قيام السوق المالي.....
21-18	المبحث الثالث : كفاءة الأسواق المالية.....
18	المطلب الأول مفهوم كفاءة الأسواق المالية .....
19	المطلب الثاني مستويات كفاءة الأسواق المالية.....
20	المطلب الثالث:المتطلبات اللازمة لتحقيق كفاءة وفعالية الأسواق المالية.....
22	خلاصة الفصل الاول.....
24	الفصل الثاني: الاطار النظري للتنمية الاقتصادية.....
24	تـمـهـيد.....
27-25	المبحث الأول:ماهية التنمية.....
25	**المطلب الأول:** مفهوم التنمية وأهميتها.....
25	**المطلب الثاني:** العوامل المساعدة في التنمية.....
26	**المطلب الثالث:** مجالات التنمية.....
31-25	المبحث الثاني :مدخل عام للتنمية الاقتصادية .....

المطلب الاول.مفاهيم حول التنمية الاقتصادية.....	28
المطلب الثاني:أهمية وأهداف وخصائص التنمية الاقتصادية.....	28
المطلب الثالث: مؤشرات تحقيق التنمية الاقتصادية.....	30
المبحث الثالث:متطلبات التنمية الاقتصادية و نظرياتها وعقباتها.....	35-32
المطلب الاول:متطلبات التنمية الاقتصادية واستراتيجياتها.....	32
المطلب الثاني:اتجاهات نظريات التنمية الاقتصادية.....	33
المطلب الثالث عوائق وحلول التنمية الاقتصادية.....	34
خلاصة الفصل الثاني.....	36
الفصل الثالث: مساهمة الاسواق المالية في دعم وتحقيق التنمية الاقتصادية.....	37
تـــــمـــهيد.....	38
المبحث الأول: فعالية الأسواق المالية في التنمية الاقتصادية.....	46-39
المطلب الأول: السوق المالية وموقعها من النشاط الاقتصادي.....	39
المطلب الثاني: السوق المالية ودورها في النشاط الاقتصادي.....	42
المطلب الثالث:بعض الدراسات للتأثير الايجابي للأسواق المالية في التنمية الاقتصادية.....	44
المبحث الثاني: الآثار السلبية للأسواق المالية.....	55-47-
المطلب الأول:التلاعب في الأسواق المالية.....	47
المطلب الثاني:ابرز الازمات في الأسواق المالية والنظريات المميزة لها.....	49
المطلب الثالث:الاجراءات الاساسية للحد من الاثار السلبية للأسواق المالية.....	53
خلاصة الفصل الثالث.....	56
الخاتمة العامة.....	60-58
قائمة المصادر والمراجع.....	64-62

المراجع

قائمة المصادر والمراجع:

1-المراجع باللغة العربية:

***الكتب:**

1- سمير عبد الحميد رضوان, أسواق الأوراق المالية, دار النهار , 1996

2- رستمية قرياقس , الأسواق و المؤسسات المالية , جامعة الإسكندرية ،1998

3- : محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي،(2001).التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية

4- شعبان محمد إسلام البرواري , بورصة الأوراق المالية , من منظور إسلامي, دراسة تحليلية نقدية , دار الفكر, دمشق2002

5- عاطف و ليم اندراوس, أسواق الأوراق المالية, بين ضروريات التحول الاقتصادي و التحرير المالي و متطلبات تطويرها,دار الفكر الجامعي الإسكندرية , الطبعة الأولى , 2007

6- محمد الصيرفي,(2007)، البورصات، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي الإسكندرية

7- الدكتور علي خريوش، سنة 2008 كلية الاقتصاد والعلوم الادارية الجامعة الهاشمية دار النشر زهران

8- السيد متولي عبد القادر , الأسواق المالية و النقدية في عالم متغير, دار الفكر للنشر و التوزيع , عمان , الأردن, الطبعة الأولى, 2010,

9- د.ازهري الطيب الفكي،2017/01/01 ،كتاب اسواق المال، دار الجنان للنشر والتوزيع.

10- حسان المتني،السنة 2018/02/13 ،كتاب الأسواق المالية.

11- مجد فرارجة(سبتمبر 2018)، مفهوم التنمية الاقتصادية، المجلة الإلكترونية

12- د.واثق على الموسوي.(2008).موسوعة اقتصاديات التنمية الجزء الاول.الطبعة الاولى.ص48-49

13- حيدر يونس كاظم ،التاريخ :2019/06/26 ،عنوان الكتاب :الفكر الحديث في السياسات الاقتصادية .

14- منى عيسى العيوطي, التدفقات المالية في الاقتصاد المصري, دار الوفاء.

15- أ/ياسين بوضياف، التنمية الاقتصادية في الجزائر بين متطلبات الحاضر ورؤية مستقبلية،جامعة الشلف،الجزائر.

المواقع الالكترونية

المراجع باللغة الفرنسية

1- https://my.mec.biz/t76690.html.consulté.le 9 juin 2021.19.001-

2-http://www.djelfa.info/vb/archive/index.php/t-85108.htmtl.consulté le05/06/2021.21.00

3- http:/www.arabictrader.com/cdm/atcop/imgs/2017/mar/114310financialmarekts. consulté le10/04/2021.18.00.

4-https://www.arabictrader.com/ar/news/economy/55076/.consulté le 13/05/2021,01.00.

5- https://www.startimes.com/f.aspx?t=16681073.consulté le 18/04/2021.14.00.

6موقع أسود البيزنس - https://www.business4lions.com/2018/02/Efficiency-of-financial-markets.consulté le 13/05/2021.22.00

7-https//almerja.com/reading.php?idm.consulté le 19/06/2021.20:35

8-https://www.almrsal.com/post/82804،consulté le 04/06/2021،02:16

المواقع الالكترونية باللغة الانجليزية

1-Top 6 Reasons that Economic Development is Important to a Region's Economy [Infographic], orlando, Retrieved 12/2/2021. Edited.consulté le 21.06.2021.18.40

2-https://www.yourarticlelibrary.com/economics/factors-that-influence-the-economic-development-of-a-country/5942.consulté le 24.05.2021.21.15

3-http://www.mildredwarner.org/econdev/strategies consulté le 18/05/202104:23